OMCT
شبكة SOS ضد التعذيب

سند sanad
Centre de Conseil OMCT مركز توجيه

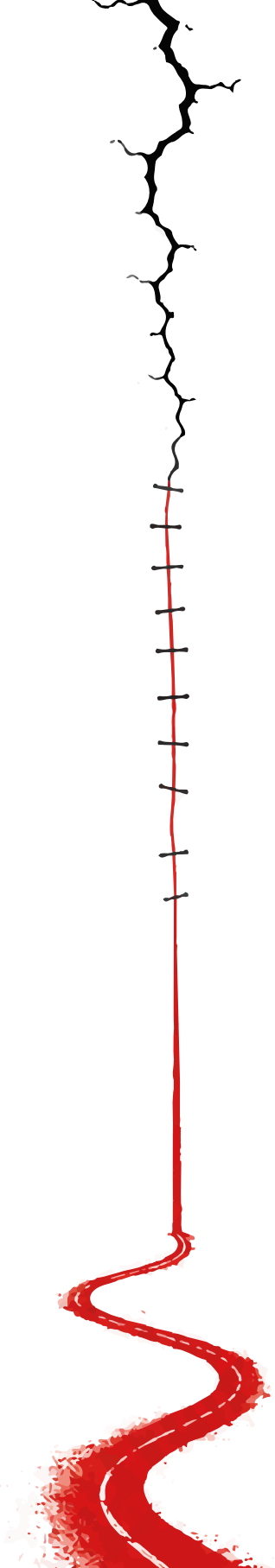

التقرير السنوي لسند

ماي 2025 - أفريل 2026

التقرير السنوي لسنـد

ماي 2025 - أفريل 2026

بيـــان

تمهيدي

اختـارت المنظمـة العالميـة لمناهضـة التعذيـب هـذا العـام اعتمـاد هيـكل مختلـف عـن التقاريـر السـابقة، الـتي كانـت منظمـة حـول أقسـام موضوعيـة، وذلـك مـن أجـل اعتمـاد تسلسـل أقـرب إلى الحقائـق الـتي يعيشـها الأشـخاص الذيـن يتـم: مـن فهـم العنـف الـذي تعرضـوا لـه إلى عمليـة التعويـض، مرافقتهـم والأمـل فـي مسـتقبل أكـثر سـلمية.

ويعكـس هـذا التغيـير فـي الشـكل قناعـة أساسـية مفادهـا أن التعذيـب وسـوء المعاملـة لا يمكـن فهمهمـا أو التعامـل معهمـا أو جـبر آثارهمـا بشـكل مجـزّأ أو ضمـن أطـر منفصلـة. فـكل بُعـد مـن أبعـاد عملنـا — الاجتماعـي، والنفـسي، والطـبي، والقانونـي، والثقافـي — يرتبـط ارتباطًـا وثيقًـا ببقيـة الأبعـاد ولا يمكـن فصلـه عنهـا. ومـن خـلال إبـراز هـذا الترابـط، يضـع هـذا التقريـر تدخـلات برنامـج سـند ضمـن سـياق متكامـل ومسـتمر، ويُظهـر مـا يحققـه البرنامـج، وكيـف تتطـور ممارسـاته، والآثـار المسـتدامة الـتي يسـاهم فـي إحداثهـا.

يتكون هذا التقرير من ستة أجزاء:

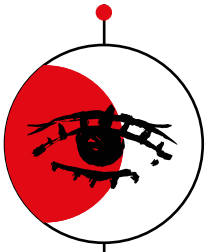

01
الفهم

لتحليل تطور سياق الدعم المقدم لضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

02
المرافقة

لإظهار أن الآثار الجسدية والنفسية والاجتماعية للتعذيب تشكل احتياجات الضحايا وتدعم مبادئ وتنظيم برنامج «سند» متعدد التخصصات.

03
التوثيق

بهدف مرافقة الضحايا على المدى الطويل بجودة وفعالية، وتعزيز التعلّم وإنتاج المعرفة، فضلاً عن عرض التوجهات والاتجاهات المرصودة خلال السنة.

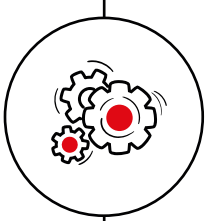

04
جبر الضرر

بهدف عرض مختلف أبعاد عمل برنامج «سند» بصورة معمقة: استعادة الصحة والرفاهية، وإعادة بناء ظروف معيشية كريمة، والوصول إلى العدالة.

05
العمل

بهدف تشخيص العقبات، ومراجعة الممارسات بالنقد والتقييم، واستشراف السبل والآفاق المستقبلية. وأخيراً،

06
الشكر والتقدير

اعترافاً بفضل جميع من ساهموا في هذا العمل، والذي ما كان ليرى النور لولا جهودهم ومساهماتهم.

سنوات
من التواجد،
حياة المئات تأثرت.

التزام واحد:

ألا نترك أحداً

يواجه الأمر بمفرده
عواقب العنف

الذي تمارسه الدولة.

من أجل التبسيط وتسهيل القراءة، تم استخدام صيغ المذكر والمؤنث في جميع الإشارات إلى الأشخاص

التعرف على المشكلة من أجل إصلاحها

لا يقتصر المدى الحقيقي للعنف على فعل واحد، مهما بلغت خطورته، بل يتجلى على مدى فترة طويلة من الزمن وعبر فضاء اجتماعي واسع. ويتجلى في الاعتداءات على السلامة الجسدية والصحة النفسية والنسيج الاجتماعي؛ ويمثل كل بُعد من هذه الأبعاد ضرراً قائماً بذاته، معترفاً به في القانون الدولي، ويتطلب استجابة محددة.

في تونس، لا يزال الحصول على مثل هذه التعويضات أمراً صعب المنال إلى حد كبير. فعدم صدور إدانات بتهم التعذيب، وبطء الإجراءات القضائية، وغياب آليات الدعم المتخصصة، كلها عوامل تُبقي العديد من الضحايا في حالة من الضعف الدائم.

من خلال توثيق هذه الآثار وتقديم الدعم الشامل، يساهم سند في استجابة ملموسة لتبعات العنف ، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق المؤسسات. هذه هي الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على تونس، والتي انتظرها الضحايا طويلاً.

الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي على تونس:

الاعتراف
بالعنف الذي تعرّض له الضحايا

ملاحقة
المسؤولين قضائياً

إدانة
أعمال التعذيب

جبر ضرر
الضحايا بشكل مستدام

1. الفهم

1.1. التفويض و تحديد المواقع

تأسس برنامج سند في تونس سنة 2013 من قبل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، وهو يدعم ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بالإضافة إلى أسرهم. تستند تدخّلاته إلى مقاربةٍ مندمجة تربط بين النفاذ إلى العدالة وأخذ آثار العنف بعين الاعتبار.

يشكّل التعذيب وسوء المعاملة مسؤوليةً قانونيةً على مرتكبيهما، ويستوجبان آلياتٍ فعّالة لجبر الضرر. يُؤدي الضرر الذي يلحق بالصحة البدنية والنفسية، وضعف الروابط الاجتماعية، وتزايد انعدام الأمن، وفقدان التوازن، إلى تغييرات جذرية في ظروف المعيشة. ولا تعمل هذه الجوانب على نفس النطاق الزمني، ولا تتطلب نفس أنواع التدخل.

لذلك يعمل سند على الاعتراف بالانتهاكات - من خلال التوثيق والتأهيل القانوني ودعم الإجراءات - وعلى آثارها، من خلال دعم الناس في الأبعاد الاجتماعية والصحية والنفسية.

غالباً ما تكون المسارات غير متصلة، وتعرقلها عقبات إدارية ومؤسساتية ومادية، سواء كانت صعوبات في تقديم شكوى، أو تأخيرات في إجراء تقييمات الخبراء أو الإحالة إلى الرعاية المتخصصة والموارد المتاحة.

في هذا السياق، يُعدّ تحليل الحالات الفردية أداةً لفهم أشكال العنف المؤسساتي المعاصرة، فضلاً عن العقبات الهيكلية التي تحدّ من الوصول إلى العدالة والرعاية الصحية وآليات جبر الضرر. كما يُسلّط الضوء على أوجه القصور في المؤسسات، وآثار بطء الإجراءات، وعدم المساواة في الوصول إلى الحقوق. كما تدعم جهود المناصرة التي يضطلع بها برنامج «سند» لتعزيز ضمانات الوقاية والحماية وجبر الضرر.

وبذلك، يسعى تفويض برنامج سند إلى تحقيق غاية مزدوجة تتمثل في دعم استعادة حقوق وكرامة الأشخاص المعنيين، وفي الوقت نفسه الإسهام في تعزيز شروط العدالة والوقاية من العنف المؤسساتي.

2. سياق يزداد قتامة عامًا بعد عام

منذ ثورة 2011، شهدت تونس فترة اضطرابات سياسية ومؤسسية عميقة: انتقال ديمقراطي اتسم بتوقعات عالية، أعقبه تآكل تدريجي للضوابط والتوازنات، وتقلص في المجال المدني ، وتزايد في توظيف النظام القضائي لأغراض سياسية. يوضح الجدول الزمني أدناه مراحل هذا المسار لهذه الحركة، الذي عمل فيه برنامج «سند» منذ انطلاقه.

التأسيس 2013

مهمةٌ وُضعت في سياق مسار الانتقال الديمقراطي

انبثق برنامج سند في سياق تونسي ما بعد الثورة، زاخر بآمال مؤسسية كبيرة. وشكّل الانتقال إلى سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، والاعتراف بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، أفقًا معياريًا ذا مصداقية، استند إليه برنامج سند و استجاب اليه بطريقة عملية وملموسة: دعم متعدد التخصصات ومجاني وفردي لضحايا التعذيب وسوء المعاملة.

لم تتوقف هذه المهمة، التي تم تحديدها في الأصل ضمن إطار انتقالي، عن كونها ذات أهمية قط. بل على العكس، أصبحت أكثر ضرورة مع تدهور السياق المؤسساتي.

2013-2016

تعزيز المؤسسات

أدت الإجراءات المتخذة على المستويين التشريعي والتوعوي إلى إنشاء آلية وطنية للوقاية. زار المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني من التعذيب تونس، حيث استمع إلى مساهمات مجموعات المجتمع المدني الفاعلة في مجال إعداد برامج إعادة التأهيل الموجهة لضحايا التعذيب وأخذها بعين الاعتبار. في سنة 2016، درست لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب الوضع في تونس، وقدمت توصيات تهدف إلى تعزيز التزام المؤسسات الوطنية بالحماية من التعذيب. بعد ذلك، فتحت هذه المؤسسات أبوابها للتعاون مع الجمعيات. و بدأ سند يبني تعاون مثمر مع إدارة السجون ووزارة الشؤون الاجتماعية.

2017-2019

سياسةٌ قائمة على المقاربة الأمنية إثر عمليات إرهابية

تعرضت تونس لسلسلة من الهجمات الإرهابية بين عامي 2015 و 2019. ولاحظ سند، من بين الأشخاص الذين قدمت لهم المساعدة، تزايداً في عدد ضحايا المضايقات التعسفية وعنف الشرطة بسبب ما اعتبرته تهديداً للأمن القومي. وفي ظل غياب الرقابة القضائية والشفافية، تُزعزع هذه الإجراءات استقرار حياتهم، إذ يجد أكثر من 90٪ من المتضررين أنفسهم بلا عمل مستقر، مما يُبرز العلاقة بين العنف والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي.

إضافةً إلى ذلك، بات تآكل الجهاز القضائي أكثر وضوحاً، مما أفضى إلى قيام نظام قضائي بسرعتين. إذ تتسم التحقيقات في شكاوى التعذيب بالبطء والغموض، بينما تُلاحق قضايا هضم جانب موظف عمومي أو الإخلال بالنظام العام بسرعة ونجاعة.

2021 – 2020

القدرة على الصمود في ظل القيود: الجائحة والقمع واتساع فئات الضحايا

شكّل عامي 2020 و 2021 اختباراً حقيقياً لقدرة سند على الصمود. فقد أدت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد19- إلى ظهور عقبات هيكلية، تمثلت في تقييد حرية التنقل، والإغلاق الجزئي للإدارات، واضطراب الإجراءات القضائية.

في مواجهة هذه القيود، تمكن سند من تكييف أساليب تدخلها لضمان استمرارية وجودة دعمها.

كما كشفت هذه الفترة عن اتساع نطاق الأشخاص الذين يتم دعمهم، حيث بات القمع يؤثر الآن على فئات اجتماعية وجغرافية أكثر تنوعاً.

2023 – 2022

تعزيز النزعة السلطوية وإخضاع القانون للوصاية

يمثل تركيز السلطة التنفيذية على حساب الضوابط والتوازنات نقطة تحول نوعية في تدهور البيئة المؤسسية في تونس. فقد أدى عزل أكثر من خمسين قاضياً بمرسوم رئاسي، إلى جانب منح السلطة التنفيذية صلاحيات عزل تقديرية، إلى إضعاف استقلال القضاء بشكل دائم. وفي الوقت نفسه، وفر اعتماد مرسوم يُجرّم الجرائم ضد أنظمة المعلومات أداةً للرقابة على الصحفيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يعرضهم للملاحقة الجزائية.

تقلصت مساحة المناصرة المؤسسية بالتوازي مع ذلك: الإدارات مغلقة أمام الحوار، و سلطة تشريعية مستبعدة من أي عملية تداول حقيقية.

في مواجهة هذا الإغلاق التدريجي للمساحات المؤسسية، قام سند بتكييف أساليب تدخله من أجل الحفاظ على مساعدته المباشرة للضحايا.

2024 – 2023

تقييم عشر سنوات لنضال لم يكتمل

يرسم تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب بشأن تونس صورةً لا لبس فيها: تعريف التعذيب لا يزال دون تغيير، ولم تصدر أي إدانات، ولا تُطبّق الضمانات الإجرائية، والإفلات من العقاب مُتأصل في النظام. ويُعزز هذا الإفلات من العقاب جهاز تنفيذي لا يكتفي برفض الحوار بشأن حقوق الإنسان، بل يتلاعب أيضاً بالنظام القضائي لإسكات من يُنددون بانتهاكاته.

وأمام هذا الواقع، وسّع سند نطاق تدخله ليشمل المدافعين عن حقوق الإنسان. ويُشير هذا التطور إلى تحوّل مُقلق: فالمدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم باتوا عُرضةً للقمع.

2025 – 2024

تجريم التضامن وتفاقم مواطن الضعف

شهدت هذه الفترة تصاعداً وتعدداً في أشكال العنف المؤسساتي مع ازدياد حدته بشكل خاص تجاه النازحين.. إذ يتعرض المهاجرون من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء لتمييز يجعلهم في وضعية هشاشة شديدة إزاء التعذيب وسوء المعاملة.

كما شهدت البلاد ظهور ظاهرة غير مسبوقة وخطيرة للغاية: تجريم منظمات المجتمع المدني التي قدمت المساعدة للنازحين. وقد وُجهت اتهامات إلى العديد من المنظمات، مما خلق مناخاً من الترهيب يهدد ممارسة العمل التضامني نفسه.

يبلغ الاكتظاظ داخل المؤسسات السجنية ما بين 150 و250% [1] كما أن اللجوء المكثف على الايقاف التحفظي يُكمل صورة نظام تتواصل فيه أشكال العنف المؤسساتي في كل مرحلة من مراحل سلسلة العدالة الجزائية.

2026 – 2025

استمرار الانتهاكات وتعزيز استجابة برنامج سند

في بداية الفترة التي يغطيها هذا التقرير، كان المسار واضحاً لا لبس فيه: فقد أصبح توظيف العدالة لأغراض التحييد السياسي واسع الانتشار، مستهدفاً الشخصيات السياسية والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان على أسس قانونية متنازع عليها. بل إن القمع بات يمتد الآن ليشمل مؤيدي النظام السابقين، مما يشير إلى أن عدم التسامح مع النقد قد تجاوز أي اعتبار للولاءات السابقة.

وقد أسفر هذا الوضع أيضاً عن تعليق وتقييد أنشطة العديد من المنظمات، بما فيها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، في ظل تقلص الحيز المدني. وعلى الصعيد العالمي، يُضيف انخفاض التمويل المخصص لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان مزيداً من الضغوط، مما يزيد من صعوبة ضمان استمرارية برامج مساعدة الضحايا.

إن إعادة طرح عقوبة الإعدام في النقاش العام، على الرغم من تعليقها

منذ سنة 1991، توضح أيضاً تصلب توجهات الدولة في مسائل حقوق الإنسان.

في مواجهة بيئة مؤسسية ومدنية مغلقة وموارد عالمية متضائلة، عزز سند استجابته من خلال تقوية قدراتها التدخلية، وتوسيع شراكاتها، والحفاظ على تقديم الدعم المباشر للضحايا.

سند اليوم[1]

رد قانوني على انتهاك الحقوق

مرّ أكثر من عقد على تأسيس سند. عقدٌ شهد تدهوراً مستمراً في الأوضاع، وتزايداً في الانتهاكات، وتراجعاً في مساحات الانصاف. في هذا السياق الصعب، يستهل البرنامج الفترة التي يغطيها هذا التقرير، مستنداً إلى خبرة راسخة وقدرة مثبتة على تكييف إجراءاته دون التخلي عن الضحايا. ويبقى سند كما كانت دائماً: استجابة قانونية لانتهاكات الحقوق: رعايةً شاملةً ومتعددة التخصصات ومجانية.

1. تونس: أمام تفاقم الاكتظاظ السجني، يواصل القضاء التوسّع في اللجوء إلى السجن والإيقاف التحفّظي، إنكيفاضة، 26 جويلية 2025.

ال المرافقة

1.2. الآثار الدائمة للعنف: الأبعاد الجسدية والنفسية والاجتماعية والأسرية

يستمر التعذيب لفترة طويلة بعد توقف العنف الجسدي أو النفسي، إذ يؤثر على الجسد والنفسية والعلاقات الأسرية وظروف المعيشة، أحياناً لسنوات، وأحياناً مدى الحياة. وتتجاوز عواقبه دائماً الضحية المباشرة.

على مدى عدة سنوات، دأب سند على توثيق هذه الآثار اللاحقة بشكل منهجي؛ كل منها يمثل ضرراً متميزاً، معترف به بموجب القانون الدولي ويقع ضمن مسؤولية الدولة.

أ. الآثار الجسدية والنفسية اللاحقة: من الضحية المباشرة إلى الأسرة

من بين الضحايا المباشرين - ومعظمهم من الرجال- تتمثل المضاعفات الجسدية الأكثر شيوعًا وتوثيقًا في اضطرابات عصبية وحركية وبصرية وبولية وتنفسية، إضافةً إلى إصابات على مستوى الأسنان. على مدى السنوات الخمس الماضية، عانى ما يقارب من 35% من الأشخاص الذين قدم لهم سند المساعدة من آثار جسدية ناتجة مباشرة عن العنف الذي تعرضوا له. هذه الآثار، في كثير من الحالات، مُنهكة: فهي تُضعف قدرة المتضررين على العمل وتُسبب عواقب مالية فورية للأسر المُستضعفة أصلًا.

لا تقتصر تداعيات التعذيب على الضحية المباشرة فحسب، فقد وثّق سند ظهور أو تفاقم أمراض مزمنة مرتبطة بالإجهاد المطوّل لدى عائلة الضحية وأصدقائها، ولا سيما الأمهات والزوجات والأخوات، مثل ارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب والسكري. تتحمّل هؤلاء النساء بصمتٍ تداعيات العنف المُمارَس ضد ذويهن. ويعكس وضعهنّ الصحي بصورة ملموسة الحجم الحقيقي للعنف المؤسساتي.

إضافةً إلى ذلك، غالباً ما تكون هناك آثار نفسية لاحقة أقل وضوحاً، ولكنها أكثر ديمومة وتدميراً. فاضطراب ما بعد الصدمة، واضطرابات القلق الحادة، والاكتئاب المزمن، واضطرابات النوم، تتجذر مع مرور الوقت وتؤثر على كل جانب من جوانب الحياة اليومية: القدرة على العمل، والحفاظ على العلاقات، والثقة، والتخطيط للمستقبل.

في السياق التونسي، لا تزال هذه المعاناة النفسية تُعتبر في كثير من الأحيان «أضراراً جانبية» بينما هي في الواقع نتيجة مباشرة ومتوقعة للعنف الذي تعرض له الناس.

تكتسي هذه المعاينات السريرية بعداً قانونياً. إذ يعترف القانون الدولي وفقه قضاءه بأن المعاناة التي تُلحق بالضحية المباشرة وبأفراد أسرتها يمكن أن تشكّل معاملةً لا إنسانية أو مهينة تُرتّب مسؤولية الدولة. تتطلب هذه الآثار اللاحقة استجابة طبية ونفسية واجتماعية مناسبة؛ وهي استجابة تسعى سند جاهدةً لتوفيرها في ظل محدودية آليات الدعم الحكومية الفعالة.

ب. الفجوة الاجتماعية: عندما يؤدي العنف إلى تفكك الروابط الاجتماعية

يغير العنف المؤسساتي بشكل عميق نسيجهم الاجتماعي. فهو يمزق الأسر، ويعزل المجتمعات - وخاصة مجتمع المثليين والمتحولين جنسياً، والنازحين، أو غيرهم من الفئات المهمشة أصلاً.

وتتعدد هذه المظاهر: فقدان الوظيفة بسبب الاحتجاز، وتدهور الصحة، والوصم الاجتماعي، أو القيود الإدارية؛ وضعف الروابط الأسرية أو الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى رفض من قبل الأسرة أو الجيران؛ والعقبات أو الانقطاعات في الوصول إلى التعليم والرعاية والخدمات الاجتماعية.

ضمن هذا التراكمات من الهشاشة، يشغل الأطفال موقعاً خاصاً، إذ قد يتأثرون بالعنف الذي تعرّض له ذووهم، وينشؤون في بيئةٍ أسرية موسومة بالصدمات، والتفقير، واضطراب الموارد الأسرية.

تُعدّ هذه الأضرار الاجتماعية والمتوارثة بين الأجيال من مسؤولية الدولة. ويؤكد وفقه قضاء لجنة حقوق الطفل على أن المعاناة غير المباشرة التي يتعرض لها الأطفال يجب أخذها بعين الاعتبار في آليات جبر الضرر.

تكشف هذه الآثار عن احتياجات متعددة ومتزامنة ومترابطة - طبية ونفسية واجتماعية وقانونية - لا يمكن معالجتها بمعزل عن بعضها. وهي تستدعي أساليب تدخل قادرة على دمج هذه الأبعاد المختلفة بمرور الوقت ومصممة خصيصًا لكل فرد يتلقى الدعم.
ومن هذا الواقع المعقد تتشكل مبادئ التدخل والتنظيم متعدد التخصصات لدى سند.

2.2. مبادئ التدخل

في العديد من الحالات، يتوجّه الأشخاص إلى سند رغبةً في الحصول على العدالة، دون أن تكون لديهم تصوّرات واضحة لمسار ذلك. كما أن آثار العنف وما يُحدثه من اضطراب قد يحدّان، في مرحلة أولى، من التعبير عن احتياجات أخرى، مثل الاحتياجات الصحية. ويأخذ سند هذه الواقعة بعين الاعتبار من خلال اعتماد آلياتٍ قائمة على الإصغاء، والتثبيت النفسي والاجتماعي، والتدرّج الملائم في التدخل.

تندرج التدخّلات ضمن مقاربةٍ تتمحور حول الناجين، وقراءةٍ تقاطعية للحالات، تأخذ بعين الاعتبار الآثار المتداخلة للجندر والعمر والظروف الاجتماعية-الاقتصادية أو الإدارية. وتؤثر هذه العوامل في كلٍّ من ظروف التعرّض للعنف وإمكانيات الوصول إلى الحقوق والموارد.

تقوم علاقة المرافقة على مبادئ الثقة والسرية والموافقة المستنيرة. وتشكل هذه المبادئ شرطاً أساسياً لتمكين الأشخاص من التعبير عن احتياجاتهم، وفهم الخيارات المتاحة أمامهم، والمشاركة في القرارات التي تخصّهم. ويتمثل دور الفرق في إتاحة هذه الخيارات، وتوضيح آثارها وتداعياتها، ودعم تنفيذها.

3.2. مقاربة متعددة التخصصات

يعتمد سند على تنظيم متعدد التخصصات يهدف إلى ضمان رعاية مستمرة ومتماسكة للأفراد، عند تقاطع الأبعاد القانونية، والاجتماعية، والطبية والنفسية.

يركّز برنامج سند الحق على توثيق الانتهاكات وتصنيفها القانوني واستراتيجيات التقاضي لدعم الوصول إلى الاعتراف بالحقوق. أما برنامج سند للرعاية فيقدم استجابة طويلة الأمد للاحتياجات الاجتماعية والطبية والنفسية، بهدف تحقيق الاستقرار والحد من الآثار طويلة الأمد للعنف. يشكل هذان العنصران ركيزتي البرنامج ويحددان آلية تقديم الاستجابات.

تخضع الحالات المُرافَقة لآليات تحليل تشاركي بين مختلف الفرق. ويتيح هذا التنسيق تكييف الاستجابات بشكل أدق مع احتياجات الأشخاص وتحديد أولويات مشتركة. كما يُبرز هذا التنسيق بعض التحديات، مثل متطلبات الإثبات في الإجراءات القضائية، وطول المدد الزمنية المرتبطة بمسارات الطعون، والاحتياجات الفورية (كالوصول إلى الرعاية الصحية، والأمن، والحالات الاجتماعية المستعجلة)، إضافة إلى مخاطر إعادة إيذاء الضحايا الناتجة عن بعض الإجراءات. وتُعدّل الاستراتيجيات وفقًا لهوامش التحرك المتاحة، والمخاطر المحددة، وتوقعات الأشخاص المعنيين.

يُولي التتبّع أهميةً لاستمرارية الرابط. فحتى عندما يكون التقدم بطيئاً، تبقى سند إلى جانب المستفيدين على حادثة مزعجةالمدى الطويل.

يعتمد البرنامج على شبكة من الفاعلين المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المهنية. وتُسهم هذه الشراكات في توسيع إمكانات الاستجابة وتسهيل الوصول إلى الموارد والخدمات المتخصصة. كما أن التحديات والضغوط التي تواجه منظمات المجتمع المدني تعزز أهمية هذه الشبكات في ضمان استمرارية المرافقة، وتيسير تبادل المعلومات، وتنسيق الجهود والإجراءات لفائدة الأشخاص المستفيدين من خدمات الدعم والمرافقة.

1.3 التوثيق

1.3. النفاذ إلى البرنامج واستمرارية المسارات

يلتحق الأشخاص ببرنامج سند عبر التوجيه (المستفيدون الآخرون، والمحامون، والمنظمات الشريكة، والمتخصصون في الرعاية الصحية، وما إلى ذلك) أو من خلال طلب مباشر، وغالبًا ما يكون ذلك بعد حادثة مزعجة (حادثة عنف، أو سوء معاملة في الاحتجاز ، أو مضايقات من الشرطة، وما إلى ذلك).

تتضمن عملية التواصل الأولية مقابلة شخصية، تُجرى عادةً من قِبل شخصين، لضمان بيئة داعمة وآمنة. ويُمنح الأفراد وقتًا كافيًا للتأمل في الأحداث والتجارب التي مروا بها.، ويُعدّ هذا الفضاء بالنسبة لمعظمه من أوائل المساحات التي يمكن فيها وصف العنف الذي تعرّضوا له دون مواجهةٍ فورية مع اعتبارات إجرائية أو مؤسساتية.

بناءً على هذا الحوار، يتم تحديد مسار العمل: إما اللجوء إلى الدعم من سند إذا وافق الشخص، أو اللجوء إلى خدمات أخرى عندما يبدو ذلك أنسب. عند بدء الدعم، يبدأ بمرحلة تقييم أولية تشمل مختلف جوانب البرنامج.

في كثير من الحالات، تستدعي آثار العنف إعطاء الأولوية للاحتياجات الأكثر إلحاحاً. ثم يُبنى الدعم تدريجياً على هذه التدابير الأولية لتحقيق الاستقرار. ويبدأ العمل على التوثيق بالتزامن مع ذلك، ويتضمن جمع وتوحيد المعلومات حول الأحداث وتسلسلها الزمني والسياقات التي وقعت فيها، لاستخدامها في الإجراءات القانونية.

تتخلل العقبات التي تحول دون الوصول إلى الحقوق رحلة الأفراد بأكملها، وتؤثر على الظروف التي يتم في ظلها تقديم الدعم. وتستلزم هذه العقبات إجراء تعديلات دورية بين مختلف الجهات المعنية لتكييف المناهج مع الأوضاع المتغيرة.

تنتهي عملية الدعم تبعًا لتطورات الوضع: عند استكمال الخطوات اللازمة، أو في حال انقطاع التواصل، أو في حالة الوفاة. ويتم تقييم كل حالة على حدة، مع التمييز بين الانقطاعات المؤقتة والإنهاء الفعلي للدعم. ويُحرص قدر الإمكان على استمرار ترتيبات استئناف التواصل.

2.3. الحالات المرافقة طيلة هذا العام

استقبل سند، خلال الفترة من 1 ماي 2025 إلى30أفريل 2026، 177 ضحية جديدة للتعذيب وسوء المعاملة. وهذا يزيد بـ 11 حالة عن العام الماضي، على الرغم من تعليق أنشطة البرنامج لمدة ثلاثين يوماً (في نوفمبر 2025) من قبل السلطات.

مباشرة

رجال 89 | نساء 24 | المجموع 113

غير مباشرة

رجال 29 | نساء 35 | المجموع 64

ليظل الرجال يشكّلون الأغلبية بين الضحايا المباشرين (79%)، مما يؤكد تعرضهم المتكرر للعنف، لا سيما في سياقات المراقبة الامنية والحرمان من الحرية. وتمثل النساء نسبةً مهمة من الأشخاص الذين يتم التكفل بهم باعتبارهن متأثرات بعواقب العنف الذي يتعرض له أحد الأقارب. وغالباً ما يتولّين متابعة الإجراءات الإدارية والقانونية، والحفاظ على موارد الأسرة، وتنظيم النفاذ إلى الرعاية الصحية . وفي كثير من الأحيان، تؤدي هذه التبعات إلى أضرار نفسية أو جسدية لهن، فضلاً عن أوضاع هشة تتطلب دعماً اجتماعياً.

	0-17		18-25	26-45	46-60	60+	المجموع
	0-13	14-17					
المجموع	30	7	30	77	16	17	117

غالبية المستفيدين من الدعم تتراوح أعمارهم بين 26 و45 عامًا (44%)، وهي مرحلة محورية في تطور مساراتهم الشخصية والأسرية. كما يمثل الأطفال نسبة كبيرة من المستفيدين (21%). ويُبرز وجودهم ضمن البرنامج حالات تتطلب دعمًا خاصًا، ويطرح تساؤلات حول القدرات الوقائية المتاحة.

3.3. ميولات التعذيب الموثقة

بين ماي 2025 و أفريل2026 ، تؤكد الحالات التي وثقها سند استمرار التعذيب وسوء المعاملة في سياقات تتسم بالتعسف والانتقام وغياب آليات الرقابة الفعالة، فضلاً عن الإخفاقات الهيكلية في حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحصول على الرعاية والعدالة الفعالة.
تسلط الحالات الموثقة الضوء على سلسلة متصلة من العنف الجسدي والنفسي، يمسّ بشكل غير متناسب أشخاصاً يجمعون بين عدة عوامل هشاشة، من بينها الفقر، والاضطرابات النفسية، والوضعية الهشة للمهاجرين، والهوية أو التوجهات المرتبطة بالميول المثلية إضافة إلى صغر السن أو العزلة الاجتماعية.

يعاني أقارب الضحايا أيضاً من آثار العنف المؤسساتي، سواء أكانوا من أقارب أشخاص لقوا حتفهم في ظروف غامضة، أو من أقارب محتجزين، أو من أقارب أشخاص مدرجين

عـلى قوائـم المراقبـة أو رهـن الإقامـة الجبريـة. فهـم يتحملـون صمـت الأجهـزة الحكوميـة، والإذلال أثنـاء زيـارات السـجون، والترهيـب، والقيـود المفروضـة عـلى حقوقهـم. وهكـذا، فـإن ظاهـرة التعذيـب والإفـلات مـن العقـاب الـذي يحيـط بهـا يُلحقـان ضرراً يتجـاوز الضحايـا المباشريـن، ويسـتمران فـي إلحـاق الـضرر بالمجتمـع ككل.

عنف بوليسي

وثّـق برنامـج سـند خـلال السـنة 31 حالـة عنـف بوليـسي وقعـت أساسـاً أثنـاء عمليـات الايقـاف، والاحتفـاظ لـدى الشرطـة، وعمليـات التفتيـش الأمـني. وكمـا في السـنوات السـابقة، غالبـاً مـا تُسـتخدم تهـم متعلقـة بالحـق العـام - مثـل السرقـة، أو تعاطـي، أو حيـازة المخـدرات، أو هضـم جانـب موظـف عمومـي، أو الإخـلال بالنظـام العـام - كإطـارٍ لسـياقاتٍ تترافـق مـع أعمـال عنـف جسـدي خطـيرٍ، قـد تصاحبهـا تهديـدات وإهانـات وضغـوط مـن أجـل انـتزاع اعترافـات.

تحـدث الضربـات بالأيـدي المجـردة، واسـتخدام الهـراوات، وأشـكال الإهانـة في سـياقاتٍ اعتياديـة للتدخـلات بوليسـية. وهكـذا، تعـرّض مهـدي للـضرب مـن قبـل عـدة أعـوان عقـب شـجار عائـلي قـرب مركـز للحـرس الوطـني، كمـا تعرّضـت نـادية لاعتـداء داخـل مركـز للشرطـة نفسـه قبـل وضعهـا قيـد الاحتفـاظ عـلى ذمـة التحقيـق بتهمـة هضـم جانـب موظـف عمومـي، وذلـك بعـد أن كانـت قـد توجهـت فقـط للاستفسـار عـن حالـة شـقيقها الـذي تـم ايقافـه.

تمثـل مداهمـات المنـازل مصـدراً متكـرراً للعنـف، وتتميـز بوحشـيتها وإهانتهـا وتأثيرهـا عـلى عائلات المسـتهدفين. تعـرّض مـروان للـضرب أثنـاء تفتيـش منزلـه أمـام أختـه، الـتي تعرّضـت بدورهـا للاعتـداء عندمـا حاولـت التدخـل. تعرضـت سـامية لمداهمـة عنيفـة ليـلاً في مـنزل عائلتهـا مـن قبـل ضبـاط كانـوا يبحثـون عـن شـقيقها. قامـوا بإهانتهـا، وضربوهـا بهـراوة، وفتشـوا غرفـة نومهـا، مركزيـن عـلى ملابسـها الداخليـة. يتجـاوز هـذا العنـف نطـاق التحقيـق ويرتقـي الى ان يكـون شـكل مـن أشـكال الترهيـب الجماعـي.

تكشـف الحـالات الموثقـة أيضًـا عـن التلاعـب بالإجـراءات الجزائيـة، لا سـيما مـن خـلال اسـتخدام الاعترافـات المنتزعـة بالإكـراه وتلفيـق الأدلـة المُدينـة. فعـلى سـبيل المثـال، تعـرض عمـر للـضرب في مكتـب مركـز شرطـة خـالٍ مـن كاميـرات المراقبـة، وأُصيـب بكـسر في أنفـه بعـد اتهامـه بالسرقـة دون أي دليـل. أمـا صابـر، وهـو طالـب يبلـغ مـن العمـر 22 عامًـا، فقـد أُلقـي القبـض عليـه في منزلـه. كانـت والدتـه تُـدرّس طـلاب المرحلـة الثانويـة في منزلهـا. نشـب جـدال بـين طالبـين، فاتصـل أحدهمـا بصديـق لـه يعمـل ضابـط شرطـة. وصلـت الشرطـة، وتدخـل صابـر عندمـا بـدأ الاعـوان بالاعتـداء عـلى والدتـه، متهمـين إياهـا بالتدريـس دون ترخيـص. تعـرض للـضرب المـبرح في سـيارة الشرطـة، وأُجـبر عـلى توقيـع اعـتراف دون قراءتـه بعـد وصولـه إلى مركـز الشرطـة.

كما تكشف العديد من الحالات عن وجود خلط مستمر بين العلاقات الشخصية وممارسة سلطة الشرطة، مما يؤدي إلى ظهور أشكال من المضايقات والانتقام المُمنهَج. فقد تعرّض عاطف للعنف والتهديدات المتكررة عقب نزاع عقاري تورّط فيه جارٌ على صلة بأعوان من الحرس الوطني. كما تعرّض محرز، وهو صاحب ورشة إصلاح، لضغوط واعتداءات متعددة بعد رفضه الاستجابة لطلبات خدمات مجانية ودفع مبالغ غير رسمية من قبل أعوان شرطة.

يظل الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس جنسهم أو أصلهم أو معتقداتهم عرضة بشكل خاص للعنف. وقد اعتُقل باسم، وهو طالب، في سكن الجامعة بسبب مظهره الديني، ثم تعرض للاعتداء وتم احتجازه بتهم الإرهاب. مريم امرأة من أصول جنوب الصحراء، تعيش في تونس منذ أكثر من عشر سنوات. لم تواجه أي مشاكل حتى نهاية نوفمبر 2025. وبينما كانت تغادر منزلها، صادفت اعوان شرطة في سيارتهم. أوقفوها، وأجبروها على ركوب السيارة، وضربوها واعتدوا عليها جنسياً، وسرقوا نقودها، ثم ألقوا بها خارج السيارة.

وأخيراً، تُظهر العديد من الحالات أن العنف لا يتوقف عند الفعل الجسدي، بل يستمر بأشكال من الترهيب والضغط بعد وقوع الحوادث. بعد إطلاق سراحه، استمر أحمد في التعرض للعنف والابتزاز المتكرر من قبل الشرطة. تساهم هذه الممارسات في خلق مناخ دائم من الخوف، حيث يصبح الوصول إلى آليات التقاضي مقيداً بشكل هيكلي.

من بين الحالات الـ 31 الموثقة، شملت ١٢ حالة مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء ، تم اعتراضهم في البحر أو اعتقالهم في منازلهم أو في الشارع. وغالباً ما تصاحب هذه الاعتقالات أعمال عنف جسدي ونفسي شديدة. ويتبع ذلك احتجازهم، أو ترحيلهم إلى الجزائر أو ليبيا، أو إعادتهم، بتنظيم من السلطات التونسية، إلى بلدانهم الأصلية. وأفادت عدة نساء بتعرضهن للعنف الجنسي في هذا السياق. كما تم توثيق شبهات الاتجار بالبشر.

التعذيب وسوء المعاملة في السجون

وثّق سند ثماني حالات من العنف الجسدي والنفسي الذي ارتكبه اعوان السجون ضد سبعة سجناء وزوجة سجين تعرضت للاعتداء أثناء مطالبتها باحترام حقوق زوجها خلال زيارة.

تعرض أسامة، الذي وُضع في زنزانة مخصصة لنزلاء مجتمع الميم، للعنف والإذلال بعد إبلاغه عن سوء المعاملة. باءت جميع محاولاته لتقديم شكوى للأعوان بالفشل: الحبس الانفرادي وأعمال انتقام جماعية دبرها الاعوان أنفسهم. كما أمر أحد الحراس

بحلق رأسه كعقاب. بعد إطلاق سراحه، شخّص طبيب أنف وأذن وحنجرة إصابته بفقدان سمع شديد. كما تعرض زياد لاعتداءات متكررة بعد رفضه سحب شكوى ضد شخص مقرب من أحد اعوان السجن. قام الاعوان بضربه مرارًا وتكرارًا، مما تسبب له بكدمات وعلامات خنق وآلام في الأعضاء التناسلية. حُرم عمدًا من الرعاية الطبية الموصوفة له.

في أغلب الأحيان، تلاحظ العائلات علامات العنف أثناء الزيارات، مثل الكدمات والتورمات الدموية على الوجه والرقبة واليدين، وآثار الخنق، وصعوبات واضحة في المشي والكلام. يتمكنون من جمع بعض المعلومات من ذويهم المحتجزين، لكن الخوف من الانتقام يسيطر عليهم، ويمنع الضحايا من سرد تفاصيل ما حدث لهم. ومن خلال ما تبقى من رواياتهم، يتضح أنه بالإضافة إلى الضرب، هناك تهديدات، وتنمر، وإذلال، وحرمان من الراحة في الفراش، وحبس انفرادي متكرر.

تتفاقم هذه الانتهاكات بفعل الاكتظاظ داخل السجون والتوترات التي يخلقها داخل المؤسسات السجنية بين نزلاء محتجزين في ظروف صحية متدهورة، وحراس يعملون في ظروف مهنية متدهورة للغاية تتسم بنقص في الموارد والموظفين. كما أن الارتفاع الحاد في عدد السجناء، الذين يشكل الموقوفين تحفظيا غالبيتهم، نتيجة سياسة جزائية شديدة الردع، إلى جانب غياب آليات شكاوى فعالة ومستقلة، وثقافة مؤسساتية قائمة على الإفلات من العقاب داخل صفوف أعوان السجون، كلها عوامل تشكل بيئة مواتية لاستمرار الانتهاكات.

إن السجناء المستضعفين – الشباب، وأفراد مجتمع الميم، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية أو الإدمان – يرون أن ضعفهم يتفاقم بسبب ظروف السجن التي تحرمهم بشكل منهجي من الحماية والرعاية والانصاف.

وثّق برنامج سند 18 حالة لمستفيدين تعرضوا لظروف احتجاز غير مقبولة، تتميز خصوصاً بغياب النفاذ إلى الرعاية الصحية. ومن بينهم خمسة أشخاص ما زالوا موقوفين بشكل تعسفي رغم صدور أحكام بعدم مسؤوليتهم جزائياً، وكان ينبغي أن يُودَعوا في مؤسسات استشفائية. ومن ضمنهم إسماعيل، الذي لا يزال قيد الاحتجاز منذ أكثر من ثلاث سنوات وتشهد حالته الصحية تدهوراً مستمراً. وكغيره من السجناء المعنيين، لا يتلقى الرعاية الصحية المناسبة داخل السجن، ولا يخضع للمراقبة اللازمة لضمان سلامته وسلامة الآخرين.

هذه مشكلة متكررة، تُشير إلى نقص الموارد وتراكم الإخفاقات في وزارتي الصحة والعدل. المستشفيات النفسية التي تضم وحدة لمرضى الايواء الوجوبي نادرة جدًا، ومستشفى الرازي هو أبرزها. طاقته الاستيعابية محدودة، وغالبًا ما تكون مكتظة. ونظرًا لعدم القدرة على نقل المحتجزين بسبب نقص المساحة، تُبقي السجون عليهم دون أي أساس قانوني. تُعرّض حالات الاحتجاز التعسفي هذه الضحايا لمخاطر جسيمة. لا يتلقى المرضى رعاية طبية كافية أثناء احتجازهم، وغالبًا ما يجدون أنفسهم عالقين في دوامات من العنف م زملائهم السجناء والحراس، وأحيانًا مع أنفسهم.

تؤكد الحالات الثلاث عشرة الأخرى لسوء المعاملة المرتبطة بظروف السجون، والتي وثقها سند، أن الحرمان من الرعاية ليس مجرد حادثة إهمال معزولة، بل ينبع من خلل بنيوي في إدارة السجون. وقد يؤدي ذلك إلى عواقب لا رجعة فيها، كما يتضح من حالة أنيس، البالغ من العمر ٦١ عاماً، والذي يعاني من روماتيزم مُقعِد، والتهابات جلدية مزمنة، وفقدان شبه كامل للأسنان نتيجة غياب الرعاية، مما تسبب في اضطرابات هضمية وإغماءات متكررة، دون أن تسمح إدارة السجن بإجراء الفحوصات الطبية المقررة له. وقد تصل هذه النتائج إلى الوفاة، كما يبرز ذلك مثال وفاة وائل المصاب بداء السكري من النوع الثاني، الذي حُرم من علاج الأنسولين خلال فترة الاحتفاظ به لدى الشرطة ثم أثناء احتجازه بالسجن، ليتوفى بشكل مأساوي بعد ثلاثة أسابيع من توقيفه.

وفيات مشبوهة أثناء الاحتجاز

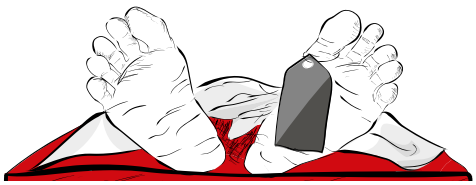

تُعدّ حالات الموت المستراب من أكثر الاتجاهات إثارة للقلق خلال العام الماضي، حيث وثّق سند 13 حالة جديدة. وتنقسم هذه الحالات بشكل رئيسي إلى فئتين: الوفيات الناجمة عن العنف المزعوم أثناء الاحتجاز والإيقاف لدى الشرطة، والوفيات المرتبطة بأخطاء جسيمة في الرعاية الطبية، كما في حالة وائل المذكورة سابقاً.

أُعيد نزار، الذي أُدخل المستشفى لعشرة أيام بسبب التهاب رئوي، إلى السجن في حالة حرجة، على كرسي متحرك، دون ملابس كافية لتقيه البرد. وبحسب التقارير، كان غير قادر على المشي، وأخبر والده أنه لا يتلقى أدويته. وأُبلغت عائلته بوفاته بعد ذلك بوقت قصير. أما ياسين، من ناحية أخرى، وبحسب ما ورد فقد توفي بعد استجوابات عنيفة تتعلق بشبهات الهروب.

تُظهر الحالات الموثقة كذلك تواطؤاً مقلقاً مع تطبيع حالات وفاة أشخاص يعانون من اضطرابات نفسية أو من الإدمان، في حين تبدو أوضاعهم غير ملائمة للاحتجاز العادي، إلا أنهم يظلون رهن دون تكفل ملائم.

في معظم حالات الوفاة المشبوهة، كانت العائلات ضحيةً لسلسلة من الإهمال من قبل الإدارات المعنية. وغالباً ما تم إقصاؤها من المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية، أو التحويلات إلى المستشفى، أو ظروف الوفاة.

توفي صدري بعد تعرضه لإصابات خطيرة متعددة. ولم تتمكن عائلته من الحصول على معلومات إلا عند تحويله إلى المستشفى، حيث أقرّ طبيب بوجود كسور في عظام الوجه، ونزيف داخلي على مستوى الرئتين، وتوقف قلبي يُرجّح أنه ناتج عن عنف. وقد فارق الحياة في اليوم التالي.

لم تُبلغ بعض العائلات بالوفاة إلا بعد عدة أيام. ولا يزال بعضها يعاني من عدم إجراء تشريح للجثة ورفض إصدار التقارير الطبية الشرعية. أما الغالبية العظمى فتواجه غياب أي إجراء قانوني فعال.

المضايقات البوليسية المرتبطة بالتصنيف الأمني

تصل مضايقات الشرطة للأفراد الذين تُحددهم وزارة الداخلية أو تضعهم قيد الإقامة الجبرية إلى مستويات قياسية. ويخضع هؤلاء الأفراد للعديد من القيود التعسفية على حريتهم، دون أساس قانوني واضح أو وسيلة فعالة للاستئناف، وذلك بسبب ما يُفترض من تهديدهم للأمن العام.

يخضع المستفيدون العشرة الجدد الذين انضموا إلى برنامج سند هذا العام لسلسلة من إجراءات الرقابة التراكمية بما في ذلك الاستدعاءات المتكررة، وعمليات تفتيش المنازل، والاستجوابات الاستخباراتية، وقيود السفر، والصعوبات المستمرة في الوصول إلى الوثائق الإدارية الأساسية مثل جوازات السفر ومضمون السوابق العدلية)بطاقة عدد ٣(.

تعرض اسكندر لعمليات تفتيش متكررة واحتجازات في مركز الشرطة، وحظر فعلي على ممارسة مهنته كسائق لمدة خمسة عشر عامًا، بسبب استحالة الحصول على مضمون السوابق العدلية.

اتهم أشرف مرارًا وتكرارًا بتهم تتعلق بالإرهاب، لكنه بُرّئ دائمًا من جميع التهم لعدم كفاية الأدلة. على الرغم من ثبوت براءته قضائياً، فإنه يخضع لرقابة إدارية مشددة تشمل التفتيش والاستجواب والقيود المهنية، بما يعكس انحرافاً في وظيفة الجهاز الأمني الذي أصبح يمارس دور سلطة عقابية خارج إطار القضاء.

بعد قضائه عقوبةً قصيرة في الخارج، تم ترحيل أكرم إلى تونس ووُضع رهن الا يقاف على خلفية الوقائع نفسها التي كان قد أُدين بها سابقاً. وقد استفاد لاحقاً من قرار حفظ التهمة، غير أنه لا يزال مسجلاً ضمن قائمة الأشخاص المطلوبين، مما يمنعه من الحصول على بطاقة التعريف الوطنية . وخلال السنة الماضية، تعرّض لعديد من عمليات التفتيش المنزلي، رافقتها عمليات استدعاء إلى مركز الشرطة لإجراء استجوابات. كما يُلزم بإبلاغ مركز الشرطة عند كل مغادرة للولاية، وعند سفره يتلقى اتصالات أو زيارات من شرطة المدينة التي يتوجه إليها، دون تقديم أي تبرير قانوني لهذه الإجراءات الرقابية.

تُخلّف المراقبة المطوّلة أثراً تراكمياً على الحياة الاجتماعية والأسرية والمهنية للمستفيدين، يتمثل في تدهور الوضع الاقتصادي، وتقييد دائم للحركة، وانقطاع المسارات المهنية، وعزلة اجتماعية، وشعور مستمر بانعدام الأمن. ويُعدّ التصنيف الأمني آلية رقابية إدارية ممتدة ذات آثار تُقارب العقوبة الجزائية. كما يتجاوز الجهاز الأمني وظيفته في حماية النظام العام والأمن العام، ليتحوّل إلى سلطة عقابية خارج إطار القضاء يصعب الطعن فيها أمام المحاكم.

أصوات متلقي الدعم:
النتائج الأولية من استطلاع الآراء حول خدمات سند

ابتداءً من 8 ديسمبر 2025 تم اعتماد استبيان بهدف تقييم مدى رضا المستفيدين عن أشكال الدعم التي يقدّمها برنامج سند. وتسعى هذه المقاربة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: قياس مدى ملاءمة تدخلات سند مع الاحتياجات الفعلية للأشخاص المرافقين، وتحديد نقاط القوة ومجالات التحسين، وإدماج ملاحظات المستفيدين في تطوير البرنامج.

أظهرت العينة الأولى من المشاركين مستوى رضا عامًا مرتفعًا للغاية. وذكر ثلثا المشاركين أن الخدمات لبت احتياجاتهم بالكامل.

تُعدّ جودة العلاقة مع الفريق من أبرز نتائج التقييم. فقد ذكر جميع المشاركين الذين أدلوا بآرائهم أنهم شعروا «دائمًا» بأنهم مسموعون ومحترمون وجديرون بالثقة. وتكتسب هذه النتيجة أهمية خاصة نظرًا لأن الأفراد الذين يتلقون الدعم قد تعرضوا للعنف المؤسساتي أو الوصم أو عدم الاعتراف بآرائهم.

فيما يتعلق بتأثير الدعم على الصحة والرفاه العام، أفاد 75% من المشاركين بتأثير إيجابي «كامل». وتُبرز البيانات النوعية التي جُمعت الدور المحوري للاستماع وقيمة الدعم المادي والنفسي في سياقات تتسم بالضائقة الاقتصادية، أو تبعات الاحتجاز، أو الإرهاق الناتج عن الإجراءات القانونية.

تؤثر أشكال الهشاشة الاجتماعية والإدارية على مستوى الرضا المُعبر عنه بشكل أكبر من تأثير الجنس. ويميل المستفيدون الذين يواجهون قيودًا هيكلية مستمرة (عدم الاستقرار الاقتصادي، والقيود الإدارية، وبطء الإجراءات) إلى التعبير عن رضا جزئي بشكل متكرر، ليس بسبب جودة الدعم، بل بسبب القيود التي تفرضها بيئتهم.

أحيانًا، يبدو أن بعض القضايا أكثر شرعية من غيرها، وأن بعض الفئات أقل جدارة بالاستماع إليها أو دعمها. مع سند، لم يكن الأمر كذلك أبدًا. لم تنظروا إليّ من خلال عدسة معتقداتي، بل كإنسانة تحتاج إلى أن يُستمع إليها، وأن تُحترم، وأن تُدعم. وهذا يُغيّر كل شيء. لا يهم إن كنتِ يسارية، أو نسوية، أو سلفية، أو أي شيء آخر؛ معكم، شعرتُ أننا جميعًا متساوون في القيم. لم أجد هذه الحيادية، وهذه الإنسانية، في أي مكان آخر. اليوم، بفضلكم، لم أعد أشعر بالتجاهل. أشعر بالاحترام، والاستماع، والدعم لذاتي، دون قيد أو شرط.

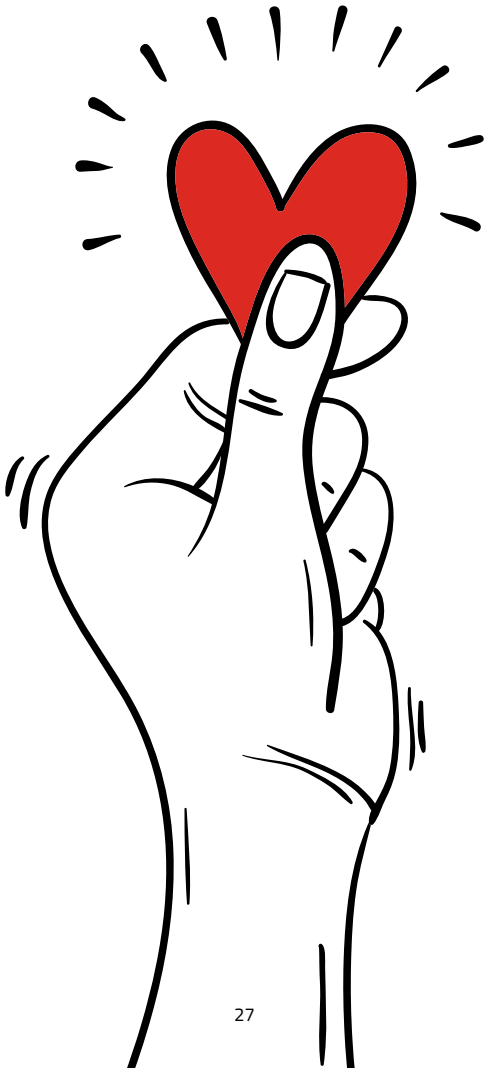

IV. جبر الضرر

في إطار تدخل سند، يعتمد التعويض على إجراءات ملموسة - الوصول إلى الرعاية، واستعادة الاستقرار الاجتماعي، وتلقي الدعم النفسي، وتأكيد الحقوق - ولكن أيضًا على الاعتراف بما تم المعاناة منه.

يتماشى هذا النهج مع الحق في الانصاف المعترف به بموجب القانون الدولي، ولا سيما بموجب المادة 14 من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والتي تنص على تقديم الدعم المناسب والفعال للضحايا.

يستعرض هذا القسم من التقرير المحاور الثلاثة الرئيسية التي يُفعّل من خلالها برنامج «سند» مقاربته، والمتمثلة في استعادة الصحة والرفاه، وإعادة بناء ظروف عيش كريمة، والولوج إلى العدالة.

1.4. استعادة الصحة والرفاه النفسي والاجتماعي

في تونس، لا توفر الخدمات العامة المتخصصة دعماً شاملاً ومنسقاً لجميع احتياجات المتضررين. يجمع سند بين الدعم الطبي والنفسي والأنشطة الثقافية العلاجية، إلى جانب الدعم الاجتماعي والقانوني. لتنفيذ ذلك، يعتمد برنامج سند على شبكة من الشركاء المهنيين (أطباء، وأخصائيين نفسيين، وأطباء نفسيين، وفاعلين ثقافيين)، بما يضمن جودة وتماسك هذا التكفل. تُبيّن تجربة السنوات الأخيرة وجود منظومةٍ في حالة تكيّفٍ مستمر، تواجه تطوّر ملفات المستفيدين، وهشاشة المنظومة الصحية في تونس، والتحولات التي يشهدها السياقان الأمني والسياسي.

أ. المساعدة الطبية: أكثر من مجرد استشارة طبية

يشكّل النفاذ إلى الرعاية الطبية، بالنسبة لمستفيدي برنامج سند، رهانا حيوياً ورمزياً في آن واحد. فهو حيوي لأن الآثار الجسدية الناجمة عن العنف الذي تعرضوا له تستلزم في كثير من الأحيان تدخلات متخصصة ومكلفة — مثل العمليات الجراحية، وإعادة التأهيل، أو العلاجات طويلة الأمد — وهي خدمات يصعب على أشخاص محرومين من دخل قار أو من تغطية اجتماعية الوصول إليها. كما أنه رمزي أيضاً، لأن تلقي العلاج في إطار يحترم الكرامة ويتسم بالعناية يشكل، بالنسبة للعديد من الضحايا، شكلاً أولياً من الاعتراف بما لحق بهم من ضرر وبكرامتهم الإنسانية.

في هذا السياق، لا تقتصر الرعاية الطبية على العلاج فحسب، بل تندرج ضمن مقاربة مزدوجة: سريرية، تهدف إلى علاج وإصلاح الآثار الجسدية، وقانونية أيضاً، من خلال توثيق الانتهاكات وتداعياتها على السلامة الجسدية للضحايا. وتُتيح هذه المقاربة الطبية-القانونية إثبات الصلة بين العنف المُمارس والآثار الملاحظة، وهو عنصر أساسي في التكييف القانوني للوقائع وتقدير الضرر.

في التطبيق العملي لهذه الرعاية، تُكيّف سند تدخلها مع واقع نظام الرعاية الصحية التونسي. فبينما كان التركيز على القطاع العام هو المبدأ التوجيهي للتدخل لفترة طويلة، إلا أن الضعف التدريجي لنظام الرعاية الصحية - الذي يتسم بنقص الموارد، ونقص الكوادر الطبية، والتفاوتات الإقليمية في الحصول على الرعاية - دفع سند إلى الاعتماد بشكل أكبر على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص لضمان حصول الناس على رعاية فعالة في غضون فترات زمنية معقولة، لا سيما في حالات الطوارئ، أو في حالات عدم امتلاك وثائق الهوية، أو عندما لا تسمح الخدمات العامة بتوفير الرعاية الكافية.

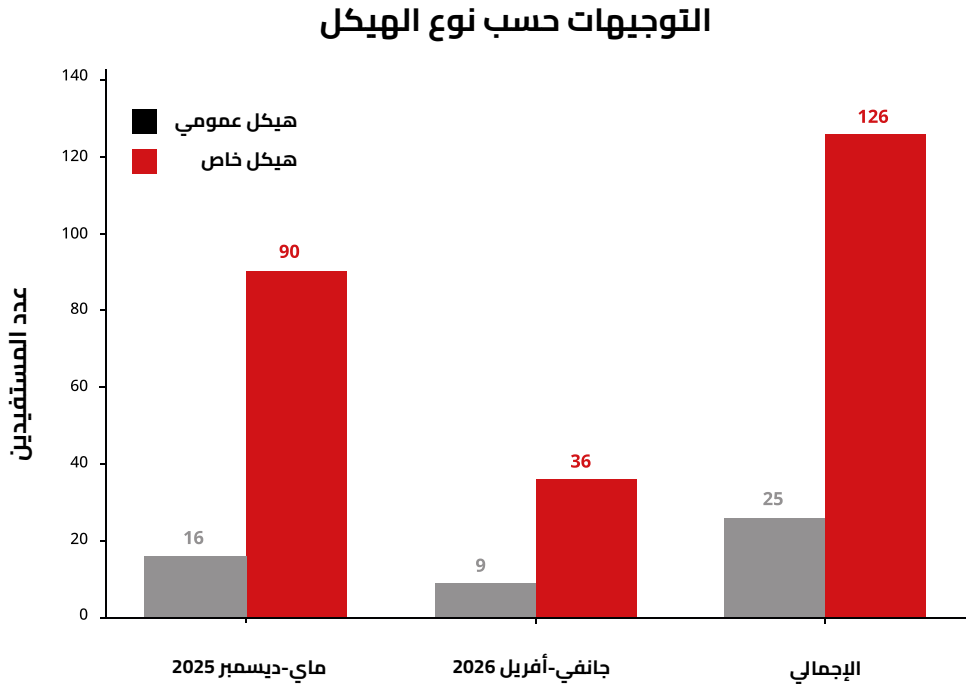

في هذا السياق، قام سند، خلال الفترة من ماي 2025 إلى أفريل 2026، بتيسير حصول 51 مستفيداً جديداً على الرعاية الصحية من خلال الاستشارات والفحوصات الطبية والعلاجات طويلة الأمد والتدخلات المتخصصة. كما واصل سند تقديم الرعاية للمستفيدين الحاليين الذين يعانون من أمراض مزمنة تفاقمت بسبب العنف الذي تعرضوا له أو من آثار لاحقة مستمرة.

كما تم تعزيز التعاون مع شركاء متخصصين في مرافقة الأشخاص المهاجرين، وذلك لضمان نفاذٍ كريم وفعّال إلى الرعاية الصحية لهذه الفئة شديدة الهشاشة.

يشمل تدخل برنامج سند أيضاً عملاً اجتماعياً وإدارياً يُعدّ أساسياً لإعمال الحق في الصحة. وفي هذا الصدد، تلعب المنسقات الاجتماعيات دوراً محورياً، حيث يقمن بمرافقة الضحايا وأسرهم في إجراءاتهم لدى مصالح وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على دفاتر العلاج المجاني. وقد تم خلال السنة الحصول على أربعة دفاتر، مما ساهم في تيسير النفاذ إلى رعاية صحية مستدامة.

وأخيراً، واصل برنامج سند جهوده في المناصرة من أجل ضمان النفاذ إلى الرعاية الصحية للمستفيدين المودعين بالسجون، وذلك من خلال 13 مراسلة وُجّهت إلى الهيئة العامة للسجون والإصلاح، أرسلتها المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وعائلات المعنيين. ويظل هذا الالتزام أساسياً في مجال لا تزال فيه أوجه التقصير المؤسساتي مثيرةً للقلق بشكل خاص.

فريد، 36 عاماً، ضحية عنف بوليسي

يتلقى فريد المساعدة من سند في أعقاب تعرضه المزعوم للعنف على يد أفراد من قوات الأمن، وتجري حالياً إجراءات قانونية بشأن هذه القضية. وإلى جانب الخطوات المتخذة لتوثيق الوقائع ودعم حقه في الوصول إلى العدالة، كشف تقييم وضعه عن مجموعة معقدة من نقاط الضعف الطبية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب دعماً شاملاً.

يعيش فريد منذ سنوات عديدة مع إعاقة ذهنية وحالات صحية نفسية مزمنة تتطلب رعاية طبية منتظمة. ورغم ضعفه، فقد تحمل مسؤولية إعالة أسرته: والدته المصابة بمرض عضال وإعاقة جسدية، وشقيقه الذي يعاني من مشاكل نفسية حادة. ومما زاد الطين بلة، ظروف سكن * بالغة الصعوبة، تتسم بالرطوبة وتسرب المياه وانعدام مرافق النظافة، فضلاً عن المخاطر الصحية المستمرة التي تهدد جميع أفراد الأسرة.

في هذه الحالة، كان تدخل سند نقطة تحول رئيسية. فقد ضمن البرنامج أولاً الرعاية الطارئة من خلال استعادة المتابعة الطبية لفريد، لا سيما في مجال الطب النفسي والأعصاب، ومن خلال تسهيل حصوله على الأدوية الأساسية لضمان استمرارية علاجه. وإلى جانب الجانب الطبي، باشر برنامج سند عملاً معمقاً لمعالجة الأسباب البنيوية للهشاشة. وفي مرحلة أولى، رافق الفريق فريد في إجراءاته لدى المصالح الاجتماعية من أجل الحصول على بطاقة إعاقة، ثم دفتر علاج ومنحة مالية، مما ساهم في تأمين نفاذه إلى الرعاية الصحية وإلى بعض الموارد الأساسية. غير أن هذه التدابير ظلت غير كافية بالنظر إلى ظروف العيش الصعبة جداً للأسرة. لذلك قام برنامج «سند» بإعداد ملف اجتماعي متكامل وإحالته إلى والي الجهة للتنبيه إلى خطورة الوضع. وبفضل هذا العمل ، قامت لجنة جهوية بزيارة ميدانية لمعاينة ظروف عيش الأسرة، مما فتح المجال أمام تدخل مؤسساتي فعلي.

وقد أفضت هذه التعبئة إلى اتخاذ قرار بتحسين السكن العائلي بشكل تدريجي. ففي مطلع سنة 2026، تم منح مساعدة مالية أولية بقيمة 5,000 دينار للشروع في الأشغال ذات الأولوية، على أن يتم استكمال التمويل لاحقاً في إطار برنامج أوسع لإعادة التأهيل يهدف إلى ضمان سكن لائق وآمن.

وبالتوازي مع ذلك، واصل برنامج سند تدخله الاجتماعي من خلال التنسيق لتوفير كرسي متحرك لوالدة فريد، مما ساهم في تحسين حركتها وظروفها اليومية. كما تم توفير مساعدات عينية بشكل منتظم، شملت مواد غذائية وأغطية ومستلزمات أساسية، وذلك بالتنسيق مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

بفضل هذا الدعم الشامل، لم يعد فريد وعائلته يواجهون صعوباتهم بمفردهم. ورغم استمرار وجود تحديات كبيرة، إلا أن وضعهم قد استقر تدريجياً. لم يقتصر تدخل سند على تحسين ظروفهم المعيشية المادية فحسب، بل أعاد إليهم أيضاً الشعور بالأمان والكرامة والأمل.

توضح قصة فريد أهمية الدعم الانساني المنسق والمستدام، القادر على العمل في وقت واحد على الاحتياجات الطبية والاجتماعية والمادية لبدء عملية حقيقية للتعافي.

ب. الدعم النفسي: نظام متطور يخدم نقاط الضعف المتغيرة

تتسم الآثار النفسية اللاحقة للتعذيب - والتي سبق وصفها في الجزء الأول من هذا التقرير - بطول مدتها وشدتها. في تونس، يواجه الضحايا نظامًا صحيًا نفسيًا يعاني من قصور بنيوي: فالمرافق المتخصصة تتركز في المدن الكبرى، وهناك عدد قليل من المتخصصين المدربين على دعم ضحايا الصدمات النفسية المرتبطة بالتعذيب، كما أن الوصول إلى هذه الخدمات معدوم في العديد من المناطق الداخلية، وهي موطن العديد من المستفيدين من برنامج سند.

لمعالجة هذه الثغرات، كون سند، عاماً بعد عام، شبكة من أخصائي الصحة النفسية القادرين على تلبية الاحتياجات المحددة والمعقدة. وتعتمد هذه الشبكة على شراكة مع منظمة علماء النفس العالم - تونس، مما يتيح تقديم الاستشارات الفردية والعلاج الأسري والتدخلات التوعوية في المناطق، فضلاً عن شراكة مع أخصائي الصحة النفسية في القطاع الخاص.

على مدى العامين الماضيين، شكّل القُصّر ما يقارب 20% من متلقّي الدعم. تشير هذه النسبة إلى احتياجات خاصة، منها: عدم استقرار المسارات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، والاعتماد على الأسرة، وتأثير العنف على تكوين الهوية. ولمعالجة هذه التحديات، عزّز سند نهجه العلاجي من خلال ضمّ أخصائية نفسية، في أوت 2025، متخصصة في الاستماع إلى الأطفال وتقديم الدعم النفسي للأسر.

بين ماي 2025 وأفريل 2026، واصل سند الدعم النفسي القائم كما تم فتح 20 ملفاً نفسياً جديداً.

واصل سند تقديم مجموعة دعم لأسر ضحايا الوفيات المشبوهة. وتهدف هذه المجموعة إلى تهيئة الحد الأدنى من الظروف اللازمة لمعالجة التجارب المؤلمة في ظل إجراءات مبهمة وعدم اعتراف رسمي بالوقائع. ويتناول تطبيقها أشكال الضرر المستجدة، ويُظهر قدرة البرنامج على تكييف استجاباته مع الظروف المتغيرة. ومنذ ماي 2025، شارك خمسة مستفيدين في ثلاث جلسات جماعية.

ج. الأنشطة الثقافية: إعادة البناء والتعبير والتوعية

إن المشاركة في الأنشطة الثقافية - كالرسم والغناء الجماعي ومناقشة الأفلام - تتجاوز مجرد لحظات الاسترخاء. فهذه المساحات تتيح فرصًا للتعبير وإعادة البناء والتواصل الاجتماعي، وهي أمورٌ معروفةٌ على نطاق واسع بآثارها الإيجابية على الصحة النفسية. وبالنسبة للأفراد الذين تضررت استقلاليتهم جراء العنف المؤسساتي، فإن استعادة القدرة على الإبداع والنقاش تُعدّ عاملًا أساسيًا في إعادة تأهيلهم.

أُطلقت الأنشطة الثقافية سنة 2023، وتطورت تدريجياً لتصبح مكوّناً متكاملاً من المقاربة النفسية-الاجتماعية لبرنامج سند. وبين ماي 2025 وأفريل 2026, نُظمت ست

ورش عمل لاثني عشر طفلاً. وقد ساهمت جلسة نُظمت مع أولياء الأمور بشكل خاص في تعزيز إعادة بناء تواصل إيجابي داخل الأسر.

وبالتوازي مع هذه الأنشطة الموجهة للأشخاص المرافقين، يساهم برنامج سند في مبادرات التوعية بحقوق الإنسان عبر مقاربات ثقافية. ففي جوان 2025، استقطبت المسابقة الوطنية للرسم «ارسم من أجل الحقوق، احتفل بالكرامة»، التي نُظمت بالشراكة مع الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشركاء من المجتمع المدني هما «أولادنا» و«إفريقيا»، 69 شاباً وشابة عبر مختلف أنحاء تونس. وقد تواصلت هذه المبادرة من خلال ورشتين تحسيسيتين لفائدة شباب من مركزي الدفاع والإدماج الاجتماعي بسوسة والملاسين، بمشاركة نحو 42 طفلاً و17 ولياً. كما جمع حفل توزيع الجوائز، الذي احتضنته مدينة العلوم بتونس، أكثر من 170 مشاركاً، وتوّج عدداً من الفائزين، من بينهم أحد مستفيدي برنامج سند، بما يعكس بشكل ملموس أثر المقاربة الثقافية في تعزيز الإدماج وتثمين المسارات واستعادة الكرامة.

2.4. إعادة بناء ظروف عيش كريمة

تكشف الحالات التي نتناولها عن احتياجات متعددة. فالانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد غالباً ما تكون مصحوبة بصعوبات اقتصادية واجتماعية تؤثر على المتضررين وعائلاتهم. تهدف المساعدة الاجتماعية التي ينفذها سند إلى تلبية هذه الاحتياجات ودعم استمرارية مسارات الرعاية.

أ. الوصول إلى الحقوق الاجتماعية: إعادة بناء الثقة في المؤسسات

يتمثل أحد المجالات الرئيسية لتدخل المنسقين الاجتماعيين في إتاحة الحقوق الاجتماعية للأشخاص الذين فقدوا تدريجياً ثقتهم في المؤسسات العامة.

تختلف أوضاع الأشخاص المرافقين من حيث احتياجات جبر الضرر تبعاً لأشكال العنف التي تعرضوا لها وتداعياتها. إذ تحتاج النساء المعيلات لأطفال بمفردهن إلى دعم مرتبط بالهشاشة الاقتصادية والأعباء الأسرية، فيما يحتاج الأشخاص الخاضعون لتدابير رقابة إدارية إلى مرافقة في مواجهة القيود المفروضة على النفاذ إلى الحقوق والخدمات. ويواجه أفراد مجتمع الميم احتياجات حماية وتكفل مرتبطة بحالات عنف وتمييز، في حين يحتاج المهاجرون إلى مرافقة معززة بسبب هشاشتهم الإدارية والاجتماعية. كما تواجه عائلات السجناء أو الأشخاص المتوفين أثناء الاحتجاز احتياجات كبيرة من الدعم الاجتماعي.

تم فتح 73 ملفًا للدعم الاجتماعي بين ماي 2025 وآفريل 2026، بلغ النشاط الاجتماعي أعلى مستوياته منذ بدء البرنامج. ويزيد هذا العدد بنسبة 117% عن المتوسط السنوي المسجل بين عامي 2017 و2024 (33.6 ملفًا سنويًا). ويعكس هذا التوجه زيادة ملحوظة

في الحاجة إلى الدعم الاجتماعي، فضلًا عن ازدياد الإقبال على خدمات البرنامج. كما يعكس تفاقم مواطن الضعف الاجتماعي، والصعوبات المتزايدة التي يواجهها متلقو الدعم في الوصول إلى آليات الحماية الاجتماعية العامة.

خلال الفترة نفسها، نجح البرنامج، بالتنسيق مع الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية بكل من جندوبة والقصرين وتونس، في تأمين أربع إعانات دائمة للمستفيدين الذين لا يملكون دخلاً. وفي ظل بيئة إدارية تتسم بتأخيرات كبيرة وتعقيدات إجرائية مستمرة، تعكس هذه النتائج جهوداً مؤسسية حثيثة تهدف إلى إزالة العقبات الإدارية وتعزيز فعالية الحقوق الاجتماعية.

تُبيّن الحالات الفردية التي تمّت دراستها تنوّع آليات التدخل المُستخدمة. ففي جانفي 2026، تمكّن عماد من استلام الدفعة الأولى من إعانته الدائمة بعد إجراءات إدارية مطوّلة. وفي مارس 2026، أفضى تنسيق مع السلطات الجهوية بالشمال الغربي التونسي إلى تمكين أسرة شفيق من الحصول على مساعدة مالية لدعم التكفل بأطفاله الثلاثة. وفي أفريل 2026، تلقّى فريد مساعدة حكومية على شكل مواد بناء بقيمة 5000 دينار تونسي، في إطار تدخل منسق بين برنامج سند والإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية وصندوق تحسين السكن ، بهدف إعادة تأهيل مسكنه العائلي المتدهور.

إلى جانب هذه النتائج، تُبرز هذه المسارات أهمية الخطوات التي غالبًا ما يتم تجاهلها والتي تُحدد الوصول الفعال إلى الحقوق. وتعتمد هذه الخطوات على المتابعات الإدارية المتكررة، والتفاعل المستمر مع المؤسسات المعنية، والدعم الاجتماعي والنفسي الذي يسير بالتوازي مع الإجراءات الرسمية. في العديد من الحالات، ولا سيما حالة أميرة، التي رُفض طلبها في البداية للحصول على دفتر علاج ، وحالة ندى، التي واجهت تعليق إعانتها الدائمة، مكّن تدخل سند، على الرغم من العقبات الإدارية، من استعادة الوصول تدريجيًا إلى برامج الحماية الاجتماعية.

ب. الحفاظ على كرامة السجناء وعائلاتهم

إن لأشخاص المحتجزون المشمولون بتدخل سند هم أشخاص ربما تعرضوا للعنف على أيدي ضباط السجون، أو الذين يتم احتجازهم في ظروف مهينة، أو الذين يُحرمون من الحصول على الحقوق الأساسية - الرعاية الطبية، والغذاء الكافي، والنظافة الأساسية. نادراً ما يقتصر تأثير سجن أحد الأحباء على الشخص المسجون وحده، بل يمتد ليشمل زعزعة الاستقرار الاقتصادي والنفسي والاجتماعي للأسرة بأكملها. إذ يتحمل الأقارب - وغالباً ما يكونون الأمهات أو الزوجات أو الأخوات - عبئاً مالياً كبيراً ومتكرراً مرتبطاً مباشرةً بالسجن. وتمثل هذه التكاليف عبئاً مالياً كبيراً، لا سيما على من يعيشون تحت خط الفقر[2].

2. قُدّر خط الفقر بـ 2200 دينار سنويًا للفرد الواحد سنة 2022 وفقًا للمعهد الوطني للإحصاء

غالباً ما تقع السجون على أطراف المدن الكبيرة. هذا الموقع الجغرافي يجعل الوصول إلى عائلات السجناء أكثر صعوبة، لا سيما بالنسبة لأولئك القادمين من المناطق الريفية أو المحرومة.

بين ماي 2025 وأفريل 2026، قدّم البرنامج 143 مجموعة مساعدات إلى 36 نزيلاً، شملت تغطية نفقات الزيارات والمساعدة في إعداد سلال غذائية تحتوي على مواد أساسية. غالباً ما تمثل هذه المساعدة الوسيلة الوحيدة للحفاظ على التواصل مع النزلاء وضمان الحد الأدنى من استقرار أسرهم.

«ابني في سجن قفصة. نحن نعيش في العاصمة. في كل مرة، عليّ أن أجد ما لا يقل عن 80 دينارًا لتغطية نفقات سفري. ليس لدي دخل ثابت. أحيانًا أضطر إلى الاقتراض لدفع تكاليف الرحلة. وأحيانًا أخرى، عندما لا أملك المال، لا أستطيع زيارته لأسابيع.»

إن مدة هذا الدعم وانتظامه ليسا بالأمرين الهينين. فعندما يمتد الدعم لعدة أشهر متتالية، فهذا دليل على أن آليات الحماية الاجتماعية العادية غير كافية لاستيعاب التداعيات الاجتماعية للسجن.

ج. إصلاح الروابط التي أضعفها العنف المؤسساتي

كما تدخل سند في الحالات التي تصبح فيها الوساطة ضرورية لاستعادة الحوار ومنع الانهيارات الأسرية التي لا رجعة فيها.

في أفريل 2026، وبعد ايقاف آدم على أساس الفصل230، نبذته عائلته وأصبح بلا مأوى. وقد ساهمت ثلاث جلسات وساطة مع والديه في إعادة دمجه في منزل العائلة. ثم دعمه البرنامج في استئناف أنشطته الرياضية لتعزيز اندماجه الاجتماعي والشخصي.

أدى إطلاق سراح زوج لينا من السجن بعد عشر سنوات اتسمت بالتعذيب والظروف المروعة إلى زعزعة استقرار الأسرة. ورغم الرابطة العاطفية القوية التي تجمعهما، إلا أن صعوبة استئناف حياتهما معًا دفعت الزوجين إلى التفكير في الطلاق. وبناءً على طلب الزوجة قامت المنسقة الاجتماعية في برنامج سند بوساطة أسهمت في إعادة فتح قنوات الحوار والحفاظ على وحدة الأسرة حول طفليهما.

تُجسّد هذه الحالات بُعداً أساسياً من عمل برنامج سند، يتمثل في التدخل في السياقات التي لا يقتصر فيها أثر العنف المؤسساتي على شخص واحد، بل يمتد ليطال التوازن الأسري بأكمله.

د. الحد من إعادة إنتاج عوامل الهشاشة

يمتد هذا التركيز على ديناميكيات الأسرة ليشمل الأطفال أيضاً. وقد عزز سند تدخله في المجال التعليمي بشكل تدريجي. ارتفع عدد الأطفال والشباب الذين يتلقون الدعم في تعليمهم من ستة في سنة 2022 إلى 83 خلال العام الدراسي 2025-2026.

يتخذ هذا الدعم أشكالاً ملموسة ومتنوعة، تشمل تغطية اللوازم المدرسية ورسوم التسجيل وتكاليف رعاية الأطفال. بالنسبة للعديد من الأسر، كانت بداية العام الدراسي تمثل مصدر قلق مالي كبير. وقد حوّل تدخل سند هذه الفترة إلى مرحلة أكثر استقراراً وأماناً للأطفال.

تتطلب بعض الحالات دعمًا أكثر تعمقًا، يجمع بين المتابعة الأكاديمية والإرشاد النفسي. تلقى أبناء حياة الثلاثة، الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و12 و14 عامًا، متابعة منتظمة، مع تغطية تكاليف نقلهم لحضور المواعيد. كما ساهم العمل النفسي الذي أُجري مع والدتهم في تعزيز قدرتها على فهم صعوبات أبنائها ، مع دعم إعادة دمجهم في البيئة المدرسية في الوقت نفسه.

تتطلب حالات أخرى تدخلاً مباشراً مع المؤسسات التعليمية نفسها. عانت هدى، البالغة من العمر 13 عاماً، من مشاكل سلوكية منذ وفاة والدها سنة 2024 في السجن في ظروف غامضة. بعد أن طردها مدير المدرسة، تلقت الدعم من المنسقة الاجتماعية في سند، الذي توسط مع إدارة المدرسة، بالتنسيق مع مندوب حماية الطفل، لتمكينها من العودة إلى الدراسة.

من خلال هذه التدخلات، لا تسعى سند فقط إلى دعم استمرارية التعليم، بل تسعى أيضاً إلى منع انتقال نقاط الضعف الاجتماعية والنفسية إلى الأجيال القادمة.

أمل ووالدتها، ضحايا الهرسلة الأمنية والوصم الاجتماعي.

كانت أمل تبلغ من العمر عشر سنوات عندما تم توجيهها إلى سند.

بعد وفاة والدها في قضية حظيت بتغطية إعلامية واسعة، تعرضت والدتها، حياة، التي كانت تبلغ من العمر آنذاك ٢٥ عامًا، وشقيقتها وشقيقها لمضايقات متواصلة من الشرطة، ومداهمات متكررة لمنزلهم، ووصم اجتماعي شديد. على الرغم من صغر سنها، واجهت أمل هذه الأحداث بشكل مباشر، بل وخضعت أحيانًا للاستجواب أثناء تدخلات الشرطة. أثرت هذه التجارب المؤلمة المتكررة بشكل عميق على صحتها النفسية.

في سن الحادية عشرة، أصيبت أمل باضطراب نفسي حاد، تميز بانعزال اجتماعي ملحوظ، وهلوسات سمعية، وأوهام اضطهاد، وانفصال تدريجي عن الواقع. أدى وضعها إلى انقطاعها عن الدراسة. ولمعالجة هذا الوضع، قدم سند رعاية نفسية منتظمة. ومع مرور الوقت، أخذت الأعراض في التراجع، مع ملاحظة تحسن تدريجي في الاستقرار السريري. .

وقد سمح هذا التحسن بتعزيز المرافقة النفسية. حيث قام برنامج سند بوضع متابعة متمحورة حول إعادة التأهيل النفسي-الاجتماعي لأمل، وتعزيز قدراتها على التكيف، والعمل على صعوباتها الاجتماعية-العاطفية. كما تم تقديم برنامج للتثقيف النفسي لحياة لمساعدتها على فهم حالة ابنتها بشكل أفضل ومرافقتها في حياتها اليومية. بعد عامين، وبينما كانت أمل تشهد تحسناً ملحوظاً، زعزع نزاع عائلي هذا الاستقرار الهش. وبسبب الوصمة الاجتماعية والنبذ اللذين عانت منهما الأسرة لسنوات، وصل الأمر إلى إجراءات قانونية. وفي هذا السياق، اتُهمت حياة بمنع ابنتها من إكمال تعليمها. كل هذه الأحداث أدت إلى انتكاسة كبيرة لأمل.

في مواجهة هذه المحنة الجديدة، تُقدّم سند، الذي يُشارك بالفعل في المتابعة القانونية لقضية مضايقات الشرطة التي تعرّضت لها عائلة أمل، دعماً مُعزّزاً: يضمن البرنامج متابعة الإجراءات الجديدة، وتوفير محام، وجمع الوثائق الطبية والإدارية اللازمة. وفي الوقت نفسه، يُقدّم البرنامج دعماً نفسياً مُكثّفاً للتخفيف من آثار هذه الأزمة على أمل.

لحسن الحظ، أصدرت العدالة قراراً لصالحهن يقضي بإلزام المشتكين بوقف أي تواصل أو أي اعتداء تجاه حياة، وأمل، وشقيقها، وشقيقتها. وقد ساهم هذا القرار، إلى جانب المرافقة المستمرة من برنامج سند، في إعادة بناء الشعور بالأمن تدريجياً والحد من القلق لدى المراهقة.

بفضل هذا التدخل متعدد التخصصات والمنسق، استعادت أمل تدريجياً ثقتها بنفسها. وبموافقة الفريق الطبي وبدعم من مندوب حماية الطفولة في جهتها، استأنفت هذا العام دراستها. ويواكب برنامج سند هذه المرحلة الحاسمة من إعادة الإدماج بشكل فعّال من خلال تزويدها بالمستلزمات المدرسية الضرورية، وتوفير دعم بيداغوجي لمساعدتها على تدارك مستواها الدراسي مقارنةً بزملائها في القسم.

لم يقتصر دعم سند على أمل وحدها، بل شمل أيضاً شقيقها وشقيقتها، اللذين كانا يعانيان من هشاشة نفسية نتيجة لظروف وفاة والدهما وسنوات من النبذ. وقد تحملت حياة، البالغة من العمر 36 عاماً، المسؤولية الكاملة عن أطفالها الثلاثة طوال هذه الفترة، رغم العزلة والصعوبات المالية.

إدراكًا منها أن الاستقرار النفسي يعتمد أيضًا على الاستقلال الاقتصادي للأسرة، دعم سند حياة في إنشاء مشروع صغير لبيع الحلويات. طورت حياة مشروعها تدريجيًا وبنت قاعدة عملاء مخلصين. واليوم، أصبح مشروعها مربحًا، وتستطيع توفير الاحتياجات الأساسية لأسرتها، مما يمثل مصدرًا هامًا للاستقرار والأمل.

تُجسّد قصة أمل وحياة القيمة المضافة لمرافقة شاملة تجمع بين الرعاية الطبية، والدعم النفسي، والحماية القانونية، والمرافقة الاجتماعية، وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية. وإلى جانب الاستجابة لحالة أزمة، ساهم برنامج سند في استعادة شعور هذه الأسرة بالأمن والكرامة وإمكانية التطلع مجدداً إلى المستقبل.

ه. تعزيز القدرات على الصمود

يُعد الاستقرار الاقتصادي شرطاً أساسياً لعمليات إعادة التأهيل.

منذ سنة 2020، عمل برنامج سند على تطوير آليات دعم للإدماج الاقتصادي بشكل تدريجي، بما يتلاءم مع واقع المستفيدين. غير أن التحديات لا تزال متعددة، من بينها صعوبات الولوج إلى سوق الشغل بالنسبة للأشخاص الخاضعين لتدابير رقابة إدارية، وغياب الضمانات التي تشترطها مؤسسات التمويل الصغرى، وعدم ملاءمة برامج الدعم العمومي للمبادرات الخاصة مع واقع ومسارات الأشخاص المرافقين ضمن برنامج سند.

في مواجهة هذه القيود، طوّر البرنامج نهجًا أكثر مرونة، يركز على تمويل المشاريع الصغيرة والتدريب المهني الموجه. بين ماي 2025 وأفريل 2026، دعم البرنامج ثمانية مشاريع صغيرة في قطاعات متنوعة كالحلاقة والخياطة وبيع مواد التنظيف، ومطاعم الأكلة الخفيفة، والزراعة تحت البيوت المكيفة تُحدد هذه المبادرات بناءً على مهارات المستفيدين الفعلية وتطلعاتهم وظروفهم الخاصة. خلال الفترة نفسها دعم سند أربعة برامج تدريب مهني في صناعة الحلويات والحلاقة وتقديم الطعام ومهارات الحاسوب. تُزوّد هذه البرامج المشاركين بمهارات معتمدة وتُسهّل حصولهم على فرص عمل أكثر تنظيمًا. بالنسبة للشباب المشاركين، تُتيح هذه البرامج فرصة لاستعادة مستقبلهم الذي جمّده العنف المؤسساتي

أماني، 51 عاماً، سجينة سابقة

بعد إطلاق سراحها من السجن بعد أكثر من عشرين عامًا، كان على أماني أن تعيد بناء حياتها في بيئة أصبحت غريبة عنها. أُلقي القبض عليها في سن الثامنة عشرة، وخرجت من السجن مثقلة بآثار سنوات من الظروف السيئة والعنف والمشاكل الصحية المزمنة والعزلة الاجتماعية. وبصفتها عاطلة عن العمل، بلا دخل ثابت، وبدعم أسري محدود، واجهت تحديات جمة في إيجاد مكانها في المجتمع.

منذ اللقاءات الأولى، حدّد فريق برنامج سند احتياجات تتجاوز بكثير المساعدة المادية فقط. وقد شمل التدخل الأبعاد الاجتماعية والنفسية والطبية والإدارية، بما يتيح لها استعادة حقوقها واستقلاليتها تدريجياً. كما رافقها برنامج سند خصوصاً في إجراءاتها لدى المصالح الاجتماعية للحصول على شهادة إقامة، وتحيين وثائقها الإدارية، والولوج إلى الخدمات الاجتماعية. وبفضل هذا الدعم، حصلت أماني على بطاقة علاج مجاني، ومنحة شهرية، ومساعدات اجتماعية متنوعة ساعدتها على استقرار وضعها.

على الرغم من هذا التحسن، كان هدف أماني الأساسي استعادة استقلالها المالي. فكرت في مشروع تجاري مبدئي، لكنها سرعان ما أدركت أنه لا يتوافق مع مهاراتها أو تطلعاتها. احترم سند قرارها واستمر في العمل معها لتطوير مشروع أكثر ملاءمة.

من خلال استحضار المهارات التي اكتسبتها في السجن، أعادت أماني اكتشاف شغفها القديم: الخياطة. وبعد مشاركة إبداعاتها مع فريق سند، تم تطوير مشروع ورشة خياطة منزلية بشكل مشترك. وفي سنة 2021، وبفضل دعم البرنامج، تمكنت من إطلاق مشروعها الخاص بتوفير الآلات والمعدات الاحترافية والمواد الخام، دون الحاجة إلى الاقتراض.

إلى جانب الدعم المادي، قدمة سند إرشاداً مستمراً يهدف إلى تعزيز ثقتها بنفسها، ومنع عزلتها، ودعم إعادة اندماجها الاجتماعي والمهني. تدريجياً، نما مشروعها التجاري. سمحت لها جودة عملها ببناء قاعدة عملاء مخلصين، وبحلول سنة 2022، كانت توظف بالفعل امرأتين أخريين، لتصبح بذلك صانعة فرص بنفسها.

وبالتوازي، دعم برنامج سند متابعتها الطبية من خلال تسهيل التكفل بمرضها المزمن وعلاجاته. كما أتاح لها مرافقة نفسية مكّنتها من التعبير عن المعاناة المرتبطة بمسارها داخل السجن، ومن تعزيز قدرتها على التطلع إلى المستقبل.

وبفضل المداخيل التي حققتها من نشاطها، وبالتشجيع من برنامج سند، التحقت أماني بتكوين في العلاج الفيزيائي والتجميل. وقد تحصلت على شهادتها سنة 2023، ثم تمكنت من الحصول على وظيفة في مركز تجميل سنة 2024، حيث برزت سريعاً بفضل مهنيتها. كما طورت حضورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال مشاركة مسارها وإلهام نساء أخريات يواجهن أوضاعاً صعبة.

ومن امرأة هشة ومنعزلة عند خروجها من السجن، أصبحت أماني امرأة مستقلة، مندمجة مهنياً ومندمجة بالكامل في مجتمعها. وإلى غاية جانفي 2026، واصل برنامج سند متابعة وضعها بشكل منتظم، بما يؤكد أن إعادة الإدماج المستدام لا تقوم فقط على دعم مادي ظرفي، بل أيضاً على مرافقة إنسانية شاملة ومستمرة. وتُجسّد قصة أماني أهمية الدعم متعدد الأبعاد لتمكين الشخص من إعادة بناء حياته واستعادة كرامته.

4.3. الوصول إلى العدالة والاعتراف

يُصمّم برنامج «سند الحق» المساعدة القانونية المقدّمة لمستفيدي برنامج سند في إطار من التناسق والتكامل الضروري مع أشكال المساعدة الأخرى. ويتم تحديد وتيرة التدخل وأساليبه بشكل مشترك مع المستفيد وبالتنسيق مع المنسقات الاجتماعيات. كما يُعدّ عمل توثيق الأضرار الطبية والنفسية والاجتماعية-الاقتصادية الذي يقوم به الفريق الاجتماعي لتحديد أشكال الدعم الواجب تقديمها في هذه المجالات عناصرَ إثباتٍ للأضرار التي لحقت بالضحية المباشرة وبأسرتها، ويمكن تقديمها أمام القضاء. وخلال السنة المنقضية، واصل برنامج «سند الحق» تنويع استراتيجيات التقاضي لديه، وابتكار سبل جديدة لتجاوز العراقيل الظرفية أو البنيوية التي تعيق نفاذ المستفيدين إلى حقوقهم.

أ. حماية الأشخاص المحتجزين

يُعدّ الأشخاص المودعون بالسجون من بين الفئات الأكثر هشاشة التي يواكبها برنامج سند. وفي ظلّ سياسة جزائية تتسم بالتوسع في اللجوء إلى الإيقاف التحفظي، شهدت السنة المنقضية تدهورًا ملحوظًا في أوضاع الاحتجاز داخل المؤسسات السجنية. فقد أسهم الاكتظاظ الشديد بالسجون، ونقص الموارد المالية والبشرية المرصودة لإدارتها، وقلة الأسرّة والتجهيزات الأساسية، في تفاقم الظروف المعيشية للمودعين. كما ازدادت حدة الإخلالات المتعلقة بالنظافة والصحة، وتنامت مظاهر العنف سواء من قبل بعض أعوان السجون أو بين السجناء أنفسهم، إضافة إلى الصعوبات التي تعترض النفاذ إلى الرعاية الصحية والنفسية، والتي أدت في بعض الحالات إلى عواقب وخيمة. وأمام هذا الوضع، عمل برنامج سند على تنويع وتطوير تدخلاته القانونية لفائدة الأشخاص المحرومين من الحرية، بما يضمن حماية حقوقهم الأساسية وتحسين فرص نفاذهم إلى العدالة.

قام «سند»، عبر المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وبناءً على طلبات ومتابعات عائلات السجناء، بتوجيه 13 مراسلة إلى الهيئة العامة للسجون والإصلاح للتنبيه إلى أوضاع عدد من المستفيدين الذين تعرّضوا لاعتداءات أو حُرموا من النفاذ إلى الرعاية الصحية أو من ممارسة حقهم في الزيارة العائلية. وقد أسفرت عدة تدخلات عن استجابات إيجابية من الجهات المعنية، مما ساهم في تحسين أوضاع بعض الحالات المعروضة.

أشرف طالب شابّ مودع بالسجن في إطار الإيقاف التحفظي على خلفية اتهامات ذات صبغة إرهابية. ومنذ إيداعه السجن، تعرّض لسلسلة من المضايقات والحرمان والعزل الانفرادي والاعتداءات الجسدية. كما تعرّض أفراد عائلته لمعاملة مهينة أثناء زياراتهم له.

وفي إطار متابعتها لوضعيته، وجّهت سند مراسلة إلى الهيئة العامة للسجون والإصلاح طالبت فيها بإجراء تقييم طبي عاجل لحالته الصحية. وقد أفضى هذا التدخل إلى إخضاع أشرف لفحص طبي ونقله إلى المستشفى. وكشفت الفحوصات الطبية عن إصابته بكسر في أحد أضلاعه نتيجة اعتداء تعرّض له داخل السجن. ويتلقى حاليًا الرعاية والعلاج اللازمين.

وفي حالات أخرى تعلّقت بمستفيدين كانوا في وضعيات هشّة وخطيرة، لجأ سند الحق إلى التقاضي أمام الجهات القضائية المختصة. فقد كلّف البرنامج محامين بتقديم أو متابعة شكايتين جزائيتين تتعلقان باعتداءات منسوبة إلى أعوان سجون استهدفت سجناء أو أفرادًا من عائلاتهم. كما تولّى البرنامج رفع ثلاثة طعون أمام المحكمة الإدارية.

ويُعدّ مسار التقاضي أمام القضاء الإداري تجربة رائدة بالنسبة لسند الحق، ثمرةً للبحوث القانونية التي أُنجزت خلال السنة ، والتي تُوّجت بإصدار دليل قانوني وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المحامين المنتمين إلى شبكتها حول التقاضي الإداري المتعلق بظروف الاحتجاز وحقوق الأشخاص المحرومين من الحرية.

ورغم أن المآل النهائي للطعون الثلاثة ما يزال غير محسوم إلى حدّ الآن، فإن هذه المبادرات القضائية أفضت بالفعل إلى نتائج إيجابية وشكّلت خطوة مهمة نحو تعزيز حماية حقوق السجناء ومساءلة الإدارة عن الإخلالات المرتبطة بظروف الاحتجاز.

عانى **أمان** من نقص حاد في الرعاية الصحية أثناء احتجازه. فرفع سند الحق دعوى التدابير المستعجلة النافعة أمام المحكمة الإدارية كإجراء ضروري. وفور رفع الدعوى، ودون انتظار صدور الحكم، نُقل أمان إلى سجن آخر حيث حصل أخيرًا على سرير ورعاية طبية يومية، قبل أن يُنقل إلى المستشفى مرتين، الأولى في المستشفى المحلي والثانية في مستشفى شارل نيكول بتونس.

تتعلق قضية أخرى بالمستفيد علاء الدين، الذي لا يزال رهن الاحتجاز رغم إعلان الأطباء عدم أهليته الجنائية وأمر القاضي بإيداعه الوجوبي في مصحة نفسية.

في السنوات الأخيرة، قدم سند الرعاية لاثني عشر مستفيدًا من ضحايا الاحتجاز التعسفي بانتظار نقلهم إلى مستشفى للأمراض النفسية. وبدون الرعاية والإشراف

المناسبين، يشكلون خطرًا على أنفسهم وعلى الآخرين. هذا العام، ولأول مرة، باشر سند الحق إجراءات قانونية لاثنين من المحتجزين الذين تدهورت حالتهم الصحية بشكل خطير: أحدهما أمام النزاع المدني استنادًا إلى القانون رقم 92-83 الصادر في 3 أوت 1992 بشأن الصحة النفسية، والآخر أمام المحكمة الإدارية للحصول على أمر بنقل مجدي إلى مستشفى للأمراض النفسية. لا تزال القضية المدنية قيد النظر، في مرحلة الاستئناف. أما النزاع أمام المحكمة الإدارية، فقد كان له أثر فوري. إذ بادرت إدارة السجن، دون انتظار صدور الحكم، إلى نقل علاء الدين إلى مستشفى الرازي للأمراض النفسية والعصبية، حيث يتلقى أخيرًا الرعاية والعلاج اللذين تتطلبهما حالته.

ب. دعم عائلات ضحايا الوفيات المشبوهة في سعيهم لكشف الحقيقة

تدعم سند الحق عائلات 36 ضحية لوفيات مشبوهة، توفوا في ظروف غامضة أثناء احتجازهم أو بعد تدخلات قوات الأمن. انضمت 13 عائلة من هذه العائلات إلى برنامج سند خلال العام الماضي، مما يعكس الزيادة المقلقة في حالات الوفاة المشبوهة. ويُعرقل سعي هذه العائلات لتحقيق العدالة غموض التحقيقات، وصمت السلطات، وطول الإجراءات القانونية بشكل غير مبرر. لسنوات، وقف محامو سند وخبراء القانون إلى جانبهم، مُظهرين براعةً في تجاوز العقبات العديدة.

يتناول سند الحق مسألة الوفيات المشبوهة من خلال مقاربتين قضائيتين متكاملتين. يتمثل المسار الأول في التقاضي الجزائي. إذ إنّ أغلب حالات الوفاة الحاصلة أثناء الاحتجاز تفضي إلى فتح أبحاث قضائية استنادًا إلى أحكام الفصل 31 من مجلة الإجراءات الجزائية، بهدف التحقق مما إذا كانت الوفاة ناتجة عن جريمة جزائية أم أنها طبيعية ولا ترتبط بأي اعتداء أو إخلال.

غير أنّ هذا البحث الأوّلي قد يمتد لسنوات، وخلالها غالبًا ما يُحرم ذوو المتوفى من النفاذ الكامل إلى ملف القضية أو من طلب القيام بإجراءات تحقيق إضافية. كما لا تتوفر دائمًا للأطباء الشرعيين جميع المعطيات الطبية المتعلقة بحالة الضحية ومسار التكفل بها قبل الوفاة، في حين تكون تقارير الطب الشرعي في كثير من الأحيان غير حاسمة.

وتشهد بعض الملفات ضعفًا في التعاون من قبل الإدارات المعنية بالوفاة، في حين يواجه القضاة، بحكم ضغط القضايا، صعوبات في إيلاء هذه الملفات الحساسة ما تستحقه من أولوية، مما يؤدي أحيانًا إلى تأخير معالجتها مقارنة بملفات أخرى تُعتبر أكثر استعجالًا.

التميز المهني لشبكة سند الحق

من خلال عملها الميداني وتحليلها لحالات المستفيدين المتوفين، تمكنت منظمة سند الحق من تحديد مجموعة من العقبات المتكررة التي تحول دون الوصول إلى العدالة في حالات الموت المستراب. وبناءً على هذا التشخيص، جمعت سند محامين من شبكتها «سند الحق» بهدف التعمّق بشكل جماعي في رصد الإشكاليات القانونية والمؤسساتية والإنسانية التي تميّز هذه القضايا. تناولت ورشة العمل العقبات القانونية والمؤسسية والبشرية التي تواجه قضايا الوفاة المشبوهة، والعمل على بلورة استراتيجيات تقاضٍ ملائمة لواقع العدالة التونسية، بما يعزّز حقّ العائلات في النفاذ إلى العدالة والحقيقة.

وعقب هذا الورشة، لجأت سند الحق إلى خبرائها من الأطباء لتحليل عدد من تقارير الطب الشرعي، بهدف دعم توجيه الأبحاث الجزائية نحو المسار الصحيح وتعزيز دقتها وفعاليتها.

كما أعدّ المحامون العديد من الطعون الإدارية استناداً إلى دليلين قانونيين صادرين عن سند الحق، وهما : **دليل حول التقاضي المتعلق بمسؤولية الدولة و دليل بشأن التقاضي الإداري المتعلق بظروف الاحتجاز.**

يجب على المحامين الممثلين لسند الحق إظهار مثابرة كبيرة للدفاع عن حق العائلات في الاطلاع على سير التحقيق، وحث القضاة على العمل بجدية. وقد حصلت سند مؤخرًا على لائحة اتهام بعد تحقيق بدأ قبل نحو عشر سنوات.

هذه هي قضية سمير، الذي توفي في مركز للشرطة بعد أن وصفه الضباط بأنه انتحار شنقًا. بعد عدة أشهر من التحقيق بقيادة قاضي التحقيق، تنحى الأخير عن القضية تحت ضغط من الأجهزة الأمنية. ثم نُقل القاضي الجديد، مما تسبب في توقف التحقيق مرة أخرى. لسنوات، سعى محامي سند الحق بلا كلل إلى إعادة تفعيل السلطات القضائية. وأخيراً، استؤنف التحقيق وأدى في سنة 2026 إلى توجيه الاتهام إلى عدد مالاعوان.

مـع ذلـك، فـي معظـم حـالات الوفـاة المشـبوهة، يتـذرع قضـاة التحقيـق بنقـص الأدلـة الواضحـة عـلى الاعتـداء وعـدم اكتمـال تقاريـر التشريـح لإغـلاق القضايـا دون محاولـة تحديـد سـبب الوفـاة. لكـن غيـاب الاعتـداء لا يعـني بالـضرورة عـدم إمكانيـة إثبـات المسـؤولية. فالإهمـال مـن جانـب الاعـوان فـي الرعايـة الطبيـة للمحتجزيـن يُعـد، فـي بعـض الحـالات، جريمـة. وسـواء كان هـذا الإهمـال متعمـداً أم لا، فإنـه يُحمّـل سـلطة الاحتجـاز المسـؤولية بشـكل منهجـي.

هـذا مـا دفـع سـند الحـق إلى اللجـوء إلى المحاكـم الإداريـة سـعيًا منهـا لكشـف الحقيقـة وتحقيـق العدالـة والحصـول عـلى التعويضـات مـن الجهـات المسـؤولة عـن الوفيـات، والـتي غالبًـا مـا تكـون إدارة السـجون ووزارة الداخليـة، وأحيانًـا إدارة المستشـفى. وخـلال العـام المـاضي، قـدم سـند الحـق سـت دعـاوى تعويـض نيابـةً عـن عائـلات خمسـة ضحايـا لوفيـات مشـبوهة.

رُفعـت دعـوى تعويـض أوليـة سـنة 2023 ضـد إدارة السـجن لتورطهـا فـي وفـاة غـازي، الـذي توفـي إثـر تعرضـه لاعتـداء عنيـف مـن قبـل سـجين آخـر. وفـي سـنة 2026، أمـرت المحكمـة وزارة العـدل بدفـع 44 ألـف دينـار تونـسي كتعويـض عـن الأضرار المعنويـة لعائلـة غـازي.

فـي العديـد مـن القضايـا الجزائيـة والإداريـة، عـزز سـند الحـق حججـه ومطالباتـه بالتعويـض بدعـم مـن أطبـاء ضمـن شـبكتها. قـام هـؤلاء الأطبـاء بتحليـل تقاريـر التشريـح والوثائـق الطبيـة المتاحـة لصياغـة فرضيـات حـول أسـباب الوفـاة وتفنيـد الروايـة الرسـمية للأحـداث، الـتي اعتمـدت عـلى الإدارة وعناصرهـا للتهـرب مـن المسـؤولية.

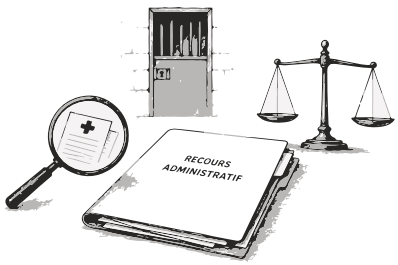

توفـي يحيـى نتيجـة إضرابـه عـن الطعـام. أسـقطت المحكمـة القضيـة لعـدم كفايـة الأدلـة عـلى وقـوع جريمـة. قـام سـند الحـق بتحليـل السـجلات الطبيـة المتاحـة لـدى طبيـب لتحديـد مـا إذا كان بالإمـكان رصـد أي قصـور فـي رعايتـه. وشـكّل هـذا التحليـل الطـبي أساسًـا للـنزاع الإداري.

توفي هادي، البالغ من العمر ٤٠ عامًا، بعد ثلاثة أيام من احتجازه، عقب يومين قضاها رهن الاحتجاز لدى الشرطة. كان يعاني من إعاقة ذهنية جعلته عرضة لنوبات هستيرية عنيفة. فُتح بحث تحقيقي ، لكنه أُغلق في العام التالي لعدم كفاية الأدلة على وقوع جريمة، استنادًا إلى تقرير الطب الشرعي الذي أشار إلى وجود آثار عنف على الجسد، غير أنه خلص إلى أن الوفاة نتجت عن وذمة رئوية، دون تحديد سبب هذه الوذمة أو تقييم أية نقائص محتملة في التكفل الطبي أو النفسي بالمتوفى داخل المؤسسة السجنية قبل وفاته.

رفعت سند الحق دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية ووزارة العدل، باعتبارهما السلطة الرقابية على إدارة السجون، على أمل الحصول على الحقيقة وتحديد المسؤوليات.

ج. تقديم الدعم للأفراد المصنفين و/أو الخاضعين للإقامة الجبرية في الحصول على حقوقهم

نفّذت سند الحق مجموعة متنوعة من التدخلات لدعم المستفيدين منها الذين يقعون ضحايا قيود تعسفية على حريتهم تحت ستار السياسة الوطنية لمكافحة الإرهاب. وخلال العام الماضي، انضم عشرة أفراد، تمّت الإشارة إليهم أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية، إلى نحو مئة مستفيد من خدمات سند، والذين يتعرضون لمضايقات متفاوتة الشدة من قبل الشرطة بسبب ما يُعتبر تهديداً للنظام العام.

يتمثل جزء هام من المساعدة القانونية الموجّهة للأشخاص المشمولين بالتتبّع الأمني في الإرشاد القانوني الرامي إلى تمكينهم من النفاذ إلى حقوقهم لدى الجهات الحكومية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على وثائق الهوية ومستخرجات السجل العدلي ، والمعروفة أيضًا بـ»البطاقة عدد 3» أو «ب3» باعتبارها وثائق أساسية لممارسة الحقوق المدنية والإدارية.

وفي بعض الحالات، تولّت سند الحق توجيه مراسلات إلى وزارة الداخلية للاستفسار عن أسباب المضايقات أو القيود التي يتعرض لها المستفيدون، وللمطالبة برفع الإجراءات ذات الطابع المقيّد للحرية المفروضة عليهم خارج الإطار القضائي. وقد ساهمت هذه التدخلات في تمكين عدد من المستفيدين من الحصول على حقوقهم الإدارية بعد مراسلة الإدارة المعنية.

وفي حالات أخرى، وفي مواجهة تعنّت إداري، كلّفت سند الحق محامين لمرافقة المستفيدين في إجراءاتهم أمام الإدارات التونسية المختصة. وخلال السنة المنقضية، تمّ الحصول على بطاقتي تعريف وطنية، وجواز سفر واحد، وثلاثة مضامين من السجل

العدلي (ب3)، بما يعكس أثر التدخل القانوني في تذليل العراقيل الإدارية وتعزيز النفاذ إلى الحقوق.

يُعدّ السجل العدلي (البطاقة عدد 3) وثيقة أساسية في الحياة المهنية، إذ غالبًا ما يطلبه أصحاب العمل. ويواجه العديد من الأفراد ذوي السوابق العدلية صعوبة في الحصول على مستخرج السجل العدلي (البطاقة عدد 3) بسبب تسجيلهم، أو وجود محاضر بحث معلقة بحقهم، أو إجراءات قانونية جارية ضدهم. وقد فقد بعضهم وظائفهم نتيجة لذلك، بينما عجز آخرون عن إيجاد عمل. ونظرًا لنقص الموارد المالية، يجد هؤلاء وعائلاتهم أنفسهم في وضع صعب، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى أنشطة اقتصادية غير رسمية. وقد أجرت سند الحق بحثًا لتحديد العقبات التي تحول دون الحصول على مستخرج السجل العدلي(البطاقة عدد 3) وكيفية التغلب عليها. وكلف البرنامج محامين بمساعدة المستفيدين في التعامل مع مختلف الجهات الحكومية ذات الصلة حتى حصولهم على الوثيقة.

حسام سائق حافلة. تقدم بطلب للحصول على البطاقة عدد 3 سنة 2017، لكنه لم يتسلمها قط، دون أي تفسير. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من الحصول على رخصة قيادة مهنية، وتكبد غرامات عديدة لم يعد قادراً على سدادها. فاضطر إلى الاستقالة في نوفمبر 2025.

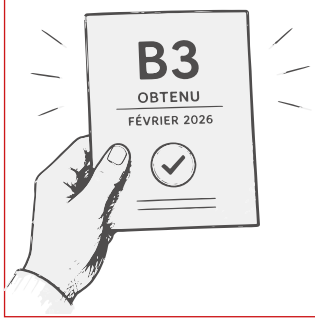

أما أحمد، فقد حصل على وظيفة دائمة في البنك الذي يعمل فيه. ومنذ آفريل 2025، وهو يسعى للحصول على البطاقة عدد3. كانت هذه الوثيقة ضرورية لإتمام عملية توظيفه. وعلى الرغم من استفساراته المتكررة لدى مركز الشرطة، إلا أنه لم يتلق أي رد بشأن سبب التأخير في إصدارها.

استعانت سند الحق بمحام لإرشاد المستفيدين الاثنين خلال الإجراءات الإدارية المعقدة. وفي فيفري 2026، تمكنا أخيرًا من الحصول على نماذج البطاقة عدد3 الخاصة بهما.

في كثير من الأحيان، لا تكفي الرسائل والطعون والتمثيل القانوني لإنهاء المضايقات التي يتعرض لها الأفراد الذين تم وضعهم تحت المراقبة أو الإقامة الجبرية. في مثل هذه الحالات، يصبح اللجوء إلى القضاء ضروريًا. في الأشهر الأخيرة، وفي مواجهة انتهاكات مستمرة وصمت إداري، قدم محامو سند الحق طعونًا إلى المحكمة الإدارية نيابةً عن شخصين. في إحدى الحالتين، كان الطعن إجراءً ضروريًا للحصول على بطاقة هوية وطنية. وفي الحالة الأخرى، طلب المحامي وقف تنفيذ أمر الإقامة الجبرية.

باسم علم بأنه مدرج على قائمة التتبع الأمني سنة 2014 أثناء عملية تفتيش مروري بينما كان برفقة زوجته في القصرين. وفي السنة الموالية، تم إيقافه من قبل فرقة مختصة في مكافحة الإرهاب، حيث قضى خمسة عشر يومًا تحت الإيقاف التحفظي، وتعرض خلالها للتعذيب، قبل أن يتم لاحقًا إصدار قرار بعدم سماع الدعوى في شأنه. وبعد ذلك، أنجب باسم وزوجته طفلًا يبلغ اليوم من العمر 11 سنة. غير أنّه سنة 2016، أبلغته الشرطة بقرار وضعه تحت الإقامة الجبرية. وقد أدى استمرار المضايقات الأمنية إلى تفكك حياته الأسرية، حيث غادرت زوجته منزل الأسرة. كما أصبح باسم يعتمد على شقيقه في رعاية والديه المسنين، في ظل تدهور أوضاعه الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، واجه صعوبات كبيرة في الحفاظ على علاقة منتظمة مع ابنه الذي كان يقيم في مدينة أخرى.

وفي عدة مناسبات، تنقّل أعوان الأمن إلى مقر إقامته للتثبت من وجوده الفعلي رفقة ابنه، كما شملت المراقبة الأمنية مكان عمله ومنزله، في إطار متواصل من المتابعة الميدانية.

في سنة 2024، لجأت «سند الحق» إلى المحكمة الإدارية برفع دعوى في مادة القضاء الكامل بهدف إلغاء قرار وضع باسم تحت الإقامة الجبرية والحصول على تعويض عن الأضرار اللاحقة به. وفي اليوم نفسه، توّلى المحامي تقديم مطلب توقيف تنفيذ القرار، على أساس أنه يُحدث ضررًا جسيمًا للمعني بالأمر.

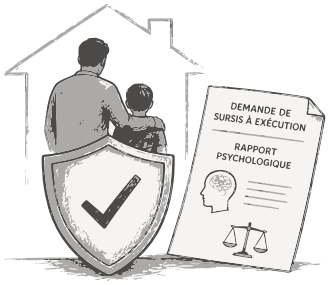

غير أنّ المحكمة رفضت هذا المطلب الأولي لتوقيف التنفيذ، معتبرة أنّ باسم لم يقدّم ما يفيد إثبات الأضرار غير القابلة للإصلاح التي قد تترتب عن هذا الإجراء. ومنذ ذلك الحين، تحصّل باسم على حق حضانة ابنه.

ومع ذلك، لم تتراجع آثار قرار الإقامة الجبرية، إذ ما تزال تنعكس سلبًا على حياته الأسرية، حيث لا يزال هو وابنه محرومين من حرية التنقل والسفر لقضاء العطل، ويخضعان إلى رقابة أمنية متواصلة.

بينما لا يزال النزاع في مادة القضاء الكامل قيد مراجعة المحكمة، قرر سند الحق إعادة تقديم مطلب توقيف التنفيذ، مدعّمًا بتقرير نفسي يبيّن الأثر الذي خلّفته الإقامة الجبرية على ابن باسم .ويكشف التقرير عن حالة من التدهور النفسي لدى الطفل نتيجة استمرار هذا الإجراء، وهو ما يُشكّل ضررًا مباشرًا له، وفي الوقت نفسه عبئًا نفسيًا إضافيًا على والده، الذي يعيش شعورًا دائمًا بالذنب والعجز عن حماية ابنه والتخفيف من معاناته.

تستند هذه الدعوى القضائية على مقاربة جديدة اعتمدتها «سند الحق» خلال السنة الأخيرة في معالجة هذه الإشكالية. وتنطلق هذه المقاربة من ملاحظة مفادها أن الممارسات الأمنية المتمثلة في المضايقات التي يتعرض لها الأشخاص المشمولون بالتتبّع الأمني لا تقتصر آثارها عليهم فحسب، بل تمتدّ في كثير من الحالات لتلحق أضرارًا جسيمة بأفراد عائلاتهم. وتعمل الفرق الميدانية على توثيق هذه الآثار التي تطال الأزواج والزوجات والآباء والأمهات والأبناء، وأحيانًا الإخوة والأخوات، وذلك لا بهدف تقديم الدعم القانوني والاجتماعي لهذه الفئة من المتضررين غير المباشرين فحسب، بل أيضًا من أجل إدراج هذه الأضرار ضمن النزاع القضائي وعرضها أمام الجهات القضائية المختصة باعتبارها أضرارًا قابلة للمساءلة والتعويض.

خلال السنة المنقضية، جنت «سند الحق» ثمار الدعاوى القضائية التي تم رفعها خلال السنوات السابقة، سواء في إطار دعوى تجاوز السلطة أو دعوى القضاء الكامل. فقد تمكّن البرنامج من الحصول، أمام المحكمة الإدارية، على إلغاء أربع قرارات وضع تحت الإقامة الجبرية وثلاث حالات تتعلق بالتتبّع الأمني، إضافة إلى منح تعويضات لفائدة أربعة مستفيدين تضرروا من هذه التدابير.

غير أنّ مبالغ التعويض المحكوم بها، والتي تراوحت بين 1000 و7000 دينار تونسي، تبقى محدودة ولا تعكس حجم الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالضحايا.

ويُرتقب أن يساهم تعزيز توثيق الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن المضايقات الأمنية، سواء على المستفيدين أو على أفراد عائلاتهم، في ملفات التقاضي المستقبلية، في دعم المطالب التعويضية وتمكين المحاكم من تقدير أكثر إنصافًا لحجم الضرر عند إصدار الأحكام.

د. الدعوة إلى إدانة مرتكبي أعمال العنف البوليسي

وبالإضافة إلى الفئات الخاصة من الضحايا المشار إليها سابقًا، يقدّم «سند الحق» المساعدة القانونية لضحايا العنف «العادي» الذي تمارسه الشرطة في المراكز، أو داخل سيارات الأمن أو في الفضاءات العامة أو حتى في أماكن خاصة، سواء في إطار الإيقاف التحفظي أو على إثر خلافات تنشأ بين المستفيد وأعوان الأمن أثناء ممارستهم لمهامهم أو خارج إطارها المهني في سياقات ذات طابع شخصي.

يقوم الفريق بتوثيق الاعتداءات الجسدية والنفسية وجمع الأدلة قبل توكيل محام لتقديم شكوى جزائية، ومتابعة التحقيقات والمحاكمات، وطلب تغيير مكان المحاكمة عندما يتعرض قاضي التحقيق للضغط أو عندما يتعثر التحقيق.

خلال السنوات الأخيرة، طوّر الفريق القانوني داخل «سند الحق» خبرته في إنتاج وتحليل الأدلة الطبية والطبّية-الشرعية. وقد استفاد البرنامج من شبكة من الخبراء تضم أطباء وأطباء نفسيين وأخصائيين نفسيين، تمّ تكوينهم على مقتضيات بروتوكول إسطنبول، بما مكّن من تعزيز جودة التعامل مع الملفات ذات البعد الطبي والحقوقي. كما قام البرنامج بتحليل التقارير الطبية وإعداد تقييمات الخبراء وإعداد تقارير خبرة متوافقة مع بروتوكول إسطنبول، تأخذ بعين الاعتبار البعد النفسي للإصابات والانتهاكات، وذلك لدعم التكييف القانوني للوقائع وتعزيز طلبات الجبر والتعويض المقدّمة من محامي المستفيدين.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت سند الحق بإيداع أو متابعة سبع شكايات تتعلق بمستفيدين تعرّضوا للعنف من قبل أعوان تابعين لوزارة الداخلية، وذلك في إطار تدخلات قانونية ترمي إلى ضمان المساءلة وتعزيز النفاذ إلى العدالة لفائدة الضحايا.

تم استدعاء عمر إلى مركز الشرطة التابع لمنطقته في ديسمبر 2025، حيث وُجّهت إليه تهمة السرقة. وقد أكّد الشخص المتضرر من السرقة أن عمر ليس هو الفاعل الحقيقي، غير أنّ أعوان الشرطة مارسوا ضغوطًا عليه من أجل اتهامه، بعد ذلك، تم نقل عمر إلى مكتب داخل المركز لا يحتوي على كاميرات مراقبة، حيث تعرّض للضرب المبرح، مما تسبب له في كسر على مستوى الأنف. ثم نُقل لاحقًا إلى المستشفى قبل أن يتم إطلاق سراحه.

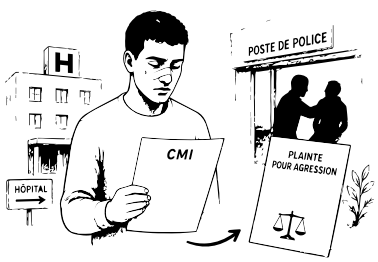

وبفضل تدخل «سند الحق»، تمكّن عمر من الحصول على نسخة من الشهادة الطبية الأولية، كما تمكّن من تقديم شكاية جزائية ضد الاعتداء الذي تعرّض له.

تُدرك سند الحق، مع ذلك، أن الإجراءات الجنائية تستغرق وقتًا طويلاً. إذ يتعين على الضحايا الانتظار سنوات بين تقديم الشكوى وإدانة الجاني لأول مرة، شريطة أن يُفتح تحقيق فعليًا وأن يُفضي هذا التحقيق إلى توجيه الاتهام للاعوان. ويتعقد تحقيق العدالة بسبب مشكلتين متكررتين. أولًا، غالبًا ما يتخلف المتهمون عن حضور جلسات محاكمتهم. فهم عادةً ما يكونون لا يزالون يعملون، ومن المؤكد تقريبًا أنهم على دراية بالتهم الموجهة إليهم، لكنهم لا يُكلّفون أنفسهم عناء الاستجابة للاستدعاءات. ثم يُدانوا غيابيًا، ويتعين على الضحية انتظار استئناف المتهم للحكم قبل إجراء محاكمة جديدة. وخلال هذه الفترة، لا يحصل الضحية على أي تعويض، ويعلم أنه قد يتعرض لإعادة الإيذاء، وأنه سيضطر مرة أخرى للدفاع عن صحة ادعاءاته أمام المحكمة.

ومن الإشكالات المتكررة أيضًا ما يُعرف بالدعاوى الكيدية أو "الدعاوى الرادعة"، حيث يجد الضحية نفسه ملاحقًا قضائيًا، في الغالب بتهمة إهانة موظف عمومي، وذلك من قبل المعتدي نفسه، بهدف ثنيه عن مواصلة السعي إلى العدالة.

وفي مثل هذه الحالات، يتولى المحامي الذي تكلفه «سند الحق» لمرافقة الضحية في مسار المطالبة بحقوقه، الدفاع عنه أيضًا في القضية المرفوعة عليه على سبيل الانتقام أو الردع، بما يضمن له الحماية القانونية الشاملة أمام مختلف التبعات.

تعرضت أمل لاعتداء جسدي ولفظي في مركز للشرطة سنة 2022. استعانت سند الحق بمحام قدم شكوى. وبعد بعض الإجراءات التحقيقية التي اتخذها ا لنيابة العمومية، تعثرت القضية رغم جهود المحامي المتكررة. ولذلك، فوجئت سند الحق عندما علمت أن أمل و ا لعون الذي اعتدى عليها قد أدينا غيابياً سنة 2025. حُكم على ا لعون بالسجن لمدة عام بتهمة العنف ضد أمل، وحُكم على أمل نفسها بالسجن لمدة عام بتهمة العنف ضد موظف عمومي.

استأنف المحامي الحكم، وكلّف سند الحق طبيباً نفسياً وأخصائياً نفسياً لإجراء تقييم طبي نفسي وفقاً لبروتوكول إسطنبول. وقد أبرز هذا التقييم، الذي استند إلى النتائج الطبية الأولية وصور الإصابات وشهادات أمل والشهود، الصدمة النفسية الكبيرة التي خلّفها الاعتداء.

قُدّم التقرير النهائي إلى المحكمة كجزء من إعادة محاكمة أمل، بعد اعتراضها الأولي. وبفضل هذه الوثائق ومثابرة المحامي، بُرّئت أمل في نهاية المطاف سنة 2026. وسيُستخدم التقرير الطبي النفسي مجدداً في إعادة محاكمة الجاني، سعياً لإعادة تصنيف الاعتداء على أنه تعذيب بدلاً من مجرد جريمة عنف.

حقق سند الحق ثلاث انتصارات أخرى في العام الماضي.

تعرض صادق للاعتداء في مركز للشرطة سنة 2020. وعلى مدى السنوات الخمس التالية، قدمت له مؤسسة سند الحق الدعم طوال إجراءاته القانونية. وقد تمّ عرض المعطيات الطبية الشرعية الواردة في الملف على خبير طبي من شبكة «سند الحق»، حيث أفضى هذا التحليل إلى تعزيز الأسس الفنية لطلبات جبر الضرر التي تقدّمت بها المحامية. وأمام تزايد احتمال الإدانة، بادر المتهم إلى عرض تسوية مالية على الضحية مقابل تنازله عن متابعة القضية. وقد وافق صادق على هذا العرض وتحصل على تعويض مالي كان من شأنه أن ينتظر أشهراً، وربما سنوات، للحصول عليه في صورة السير العادي للإجراءات.

ورغم التنازل عن التتبع من قبل الضحية، صدر في حق المتهم حكم يقضي بسجنه لمدة ثلاثة أشهر.

وفي قضيتين أخريين، حصل سند الحق على إدانات من المحاكم الجنائية ضد المعتدين ومنح تعويضات للضحايا.

تُعدّ أبرز النجاحات التي تحققت تلك المتعلقة بقضية جاسر، الذي تعرّض قبل عشر سنوات لاعتداء من قبل أعوان أمن أدى إلى إصابته بإعاقة دائمة بنسبة 80%، ما غيّر مجرى حياته بشكل جذري.

وقد واكبته «سند الحق» منذ سنة 2016 في مسار قضائي معقد ومتعدد المراحل. وبعد سنوات من الإجراءات المتتالية، صدر أخيرًا حكم نهائي أواخر سنة 2025.

حيث قضت محكمة الاستئناف بإدانة العونين المتهمين، والحكم على أحدهما بالسجن ثلاث سنوات نافذة، وعلى الآخر بسنتين مع تأجيل التنفيذ، إضافة إلى إلزامهما بدفع تعويض لفائدة الضحية قدره 180.000 دينار تونسي.

ستتولى سند الحق الآن معالجة مشكلة تنفيذ الأحكام القضائية. فحتى بعد صدور الحكم النهائي، لا يُضمن التعويض الفعال للضحايا ولا إلقاء القبض على المحكوم عليهم بالسجن.

الدفاع عن المدافعين

تقدّم «سند الحق» مساعدة قانونية عاجلة وطويلة الأمد لمدافعي حقوق الإنسان، بما في ذلك الناشطين البيئيين والصحفيين والمحامين والنشطاء في المجتمع المدني، الذين يتم إيقافهم أو تتبّعهم قضائيا في تونس. وتتخذ هذه التدخلات أشكالًا متعددة، من بينها تكليف سريع لمحامين لتأمين المرافقة القانونية خلال فترات الإيقاف التحفظي والجلسات الأولى، ومتابعة إجراءات التحقيق، إضافة إلى القيام بعمل مناصرة دولية عبر مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتوجيه بلاغات عاجلة إلى المقررين الخاصين للأمم المتحدة، فضلًا عن حضور ومراقبة المحاكمات ذات الصلة.

وفي حين أفضت بعض القضايا إلى صدور أحكام مخففة أو أقلّ حدّة مما كان متوقعًا، فإن الفترة التي يغطيها هذا التقرير تميّزت بتصاعد مقلق في وتيرة التتبعات القضائية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد شمل هذا التصعيد استهداف المحامين على خلفية تصريحاتهم العلنية، وتوظيف القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب في غير سياقه ضدّ أنشطة الدفاع عن الحقوق، إلى جانب تزايد التضييق على النشطاء البيئيين وتجريم العمل الجمعياتي المناهض للعنصرية.

كما برزت خلال هذه الفترة أبعاد جندرية واضحة في أنماط القمع، حيث تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان أشكالًا خاصة من العنف، بما في ذلك المسّ بالسمعة والاعتداءات ذات الطابع التهديدي أو الجنسي، بما يعكس طابعًا مركّبًا للتضييق على العمل الحقوقي.

1.7 العمل من أجل الأشخاص الذين يتم دعمهم

تتّسم السنة المنقضية بتفاقم أوجه الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لدى الأشخاص الذين يتمّ مواكبتهم، وذلك في سياق يتّسم بتقلّص تدريجي في هوامش تحرّك الفاعلين وتراجع قدرتهم على التدخل والاستجابة.

لقد أثر تقلص الحيز المدني، والاعتماد المتزايد على الآليات القضائية والإدارية، وضعف التمويل الدولي، بشكل مباشر على قدرات المنظمات في مجال الحماية والدعم. وفي ظل هذا السياق المتوتّر، تبرز استمرارية المرافقة الفعلية للمستفيدين وضمان النفاذ الفعلي إلى الحقوق كرهانات أساسية تمسّ جوهر عمل الفاعلين الحقوقيين واستدامة تدخلاتهم.

1.5. مسارات مهنية تتأثر سلباً بعدم الاستقرار

ترتبط استمرارية مسارات الأشخاص الذين يتمّ مواكبتهم بشكل مباشر بقدرة المنظمات على الحفاظ على أنشطتها على المدى الطويل. غير أنّ هذه المنظمات نفسها تبقى في موقع هشّ، إذ تتأثر بشكل كبير بتطورات الإطار السياسي والإداري والمالي الذي يحدّد عمليًا هوامش تحركها وقدرتها على التدخل.

أي خلل تنظيمي، حتى لو كان مؤقتاً، يؤثر بشكل مباشر على وصول المستفيدين إلى حقوقهم. وقد أدى التعليق المؤقت لمكتب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس في نوفمبر 2025 إلى توقف فوري لأنشطة «سند الحق»، مما حرم ضحايا التعذيب وسوء المعاملة من آلية مرافقة ودعم قانوني فريدة من نوعها.

يربط العديد من المستفيدين شعورهم بانعدام الأمن بالوضع الراهن. ويُنظر إلى تطبيق سياسة قمعية في مجال العدالة وتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهما مؤشران على عدم استقرار إطار الحماية.

«إذا توقفت سند، فلن يبقى لي أحد.»

«عندما رأيت أن الأنشطة قد تم تعليقها، شعرت بالذعر. شعرت وكأن كل ما بنيته قد اختفى في لحظة.»

«كانت منظمة سند تمثل المساحة الوحيدة التي يمكنني من خلالها أن آمل في تأكيد حقوقي كمواطن وأن أجد دعماً حقيقياً. عندما علمت بتعليق جميع الأنشطة، شعرت بعودة عميقة إلى نقطة الصفر، كما لو أن جميع فرصي في الحماية والدعم قد انهارت.»

يبرز عنصر متكرر بشكل عرضي في مختلف المقابلات، وهو الشعور بالإرهاق. ويأخذ هذا الإرهاق أبعادًا جسدية ومعرفية وعاطفية في آنٍ واحد، ويرتبط ارتباطًا مباشرًا بتكرار المحن، وعدم استقرار الوضعيات، وصعوبة النفاذ إلى الحقوق. ويتجلى هذا الإرهاق في صعوبات في مواصلة الإجراءات على المدى الطويل، وفي عبء ذهني متزايد ناجم عن تعدد الحالات المستعجلة، إضافة إلى شعور بالعزلة في تدبير

الإشكاليات اليومية، و التراجع التدريجي في القدرة على التخطيط للمستقبل.
«أنا منهك... لقد فقدت صحتي وقوتي وقدرتي على الاستمرار. بدلاً من التنقل بين المحاكم والمكاتب الحكومية، ها أنا اليوم أركض من مستشفى إلى آخر.»

«لم أجد في عائلتي التعاطف الذي كنت أحتاجه. أما في سند، فقد وجدته أخيراً.»

2.5. نقاط ضعف تعزز بعضها البعض

يتميز عمل فرق سند بتعايش زمنين: الاستجابة لحالات الأزمات الفورية وضمان مراقبة المسارات التي تمتد على مدى عدة سنوات.

فعلى مستوى التدخلات، يتمّ غالبًا تفعيل الاستجابة في آجال قصيرة جدًا، سواء تعلق الأمر بعمليات إيقاف، أو الحصول على وثائق إدارية مستعجلة، أو تلبية احتياجات طبية عاجلة، أو مواجهة صعوبات مالية آنية، وهو ما يفرض درجة عالية من الجاهزية والسرعة لدى الفرق.

وفي المقابل، يتطلّب العمل المواكبة القانونية والاجتماعية حضورًا طويل الأمد، يهدف إلى دعم النفاذ إلى الحقوق، ومرافقة الإجراءات الإدارية، والمساهمة في استقرار الوضعيات الفردية بشكل مستدام.

إن هذا التداخل المستمر بين الاستجابة الاستعجالية والمرافقة طويلة المدى يفرض ضغطًا كبيرًا على فرق العمل. إذ تجد المهنيات أنفسهن في مواجهة متكررة مع حالات من المعاناة والظلم، في سياق تتقلص فيه تدريجيًا إمكانيات الإحالة والتنسيق والتعاون بين الفاعلين.

كما أن تفاقم الهشاشة الفردية، وتراجع قدرات التدخل لدى الجمعيات، يسهمان في تعميق اختلال التوازن بين حجم احتياجات المرافقة من جهة، والموارد المتاحة للاستجابة من جهة أخرى. ويترجم هذا الوضع إلى ضغط متزايد على الهياكل الناشطة وعلى المهنيات العاملات داخلها، بما ينعكس على شروط الاستمرار وجودة التدخل.

> «من المؤلم أحيانًا أن نشهد، يومًا بعد يوم، معاناة المحتاجين وهجرهم وظلمهم. ومع ذلك، أشعر بتأثر عميق عندما أرى أن كلمة طيبة، أو توجيهًا مناسبًا، أو دعمًا ملموسًا، قد تكون كافية لإعادة إحياء بصيص أمل في نفوسهم.»

3.5. ينبغي الحفاظ على قدرات الحماية والدعم

وفي ظلّ هذه الإكراهات، يصبح الرهان الأساسي هو الحفاظ على إمكانية استمرارية مسارات مرافقة منسجمة ومتكاملة، رغم التزايد المستمر في هشاشة واستقرار شروط التدخل وتغيّرها.

بالنسبة لـ سند، يستدعي ذلك تعزيز قدرات الاستجابة للحالات الحرجة ولمتطلبات الاستقرار الفوري للفئات الأكثر هشاشة. وتفترض هذه التوجهات تكييف أساليب التدخل مع هشاشة أصبحت أكثر تراكمًا وتشابكًا، من خلال تطوير أدوات تحليل الأوضاع، ومواصلة جهود التوثيق، وإعادة تموضع بعض تدخلات الإدماج ضمن مقاربة قائمة على الدعم التدريجي.

كما يقتضي الأمر تعزيز العمل التشاركي مع مختلف الفاعلين، بهدف استباق مخاطر انقطاع مسارات المتابعة وضمان استمرارية المرافقة رغم تقلب السياقات وتزايد الضغوط.

على المستوى التنظيمي، يقتضي ذلك تأمين الموارد الضرورية لضمان استدامة الأنشطة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدرة دائمة على التكيّف بين متطلبات الاستجابة الاستعجالية من جهة، ومتطلبات المرافقة طويلة المدى من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، وضمن منطق يهدف إلى ضمان استمرارية هذا الجهاز في ظلّ تزايد هشاشة الإطار المؤسسي، تواصل المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب مسارًا انطلق منذ سنة 2018 يرمي إلى التمكين التدريجي لبرنامج «سند».

وكانت هذه المقاربة قد صُمّمت في البداية كمسار لتعزيز التماسك التنظيمي، غير أنّها تكتسب اليوم بُعدًا استراتيجيًا أوضح، بالنظر إلى التطورات الأخيرة التي يشهدها السياق التونسي وما تفرضه من تحديات على استمرارية آليات الحماية والمرافقة.

وأخيرًا، وفي سياق يتّسم بكثافة عالية على المستويين العاطفي والتشغيلي، تعتمد استمرارية الأنشطة بشكل كبير على التزام الفرق وقدرتها على التكيّف ومواصلة الاستثمار المهني المستمر.

ويظلّ الاهتمام المستمر برفاه المهنيين، من خلال الوقاية من المخاطر النفسية والاجتماعية المرتبطة بالعمل، عنصرًا أساسيًا لضمان استدامة برنامج «سند» واستمرارية تدخلاته.

VI. الشكر و التقدير

تتقدم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بجزيل الشكر والامتنان الى الفرق المتفانية. فالتزامهم اليومي يضمن استمرار دعم ضحايا التعذيب وسوء المعاملة في تونس.

وفي ظلّ ظروف تتسم بارتفاع المخاطر الإنسانية، وتزايد القيود، وعدم الاستقرار المستمر، يشكّل عملهم، وقدرتهم على التكيف، واهتمامهم الدؤوب بمن يدعمونهم، وحرصهم على زملائهم، الركيزة الأساسية لبرنامج سند.

كما تعرب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب عن امتنانها لأعضاء شبكتها من المحامين والمتخصصين في الرعاية الصحية والجمعيات الشريكة والجهات المؤسسية الفاعلة الذين يساهمون، على الرغم من الصعوبات الحالية، في الحفاظ على مساحات للحماية والاستماع والوصول إلى الحقوق.

يندرج هذا العمل ضمن التزام جماعي أوسع يجمع بين كلّ من يعملون من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي إطار هذا الرابط المشترك، تتجسّد أشكال من الصمود والأمل، قوامها الإيمان الجماعي بإمكانية بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا.

نتقدم بجزيل الشكر للسيد مختار الطريفي والسيد جيرالد ستابروك، اللذين أسهم التزامهما الراسخ ورؤيتهما ودعمهما بشكلٍ كبير في جعل مكتب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في تونس على ما هو عليه اليوم. وقد ساهمت ثقتهما بأهمية المرافقة الشاملة لضحايا الانتهاكات، وتمسكهما الثابت بالدفاع عن حقوق الإنسان، في تشكيل ملامح برنامج «سند» على نحو مستدام، وترسيخ مقاربته القائمة على الدعم المتكامل للمستفيدين.

كما تعرب المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب عن امتنانها العميق لضحايا التعذيب وسوء المعاملة الذين تدعمهم سند. إن قوتهم وكرامتهم وصمودهم في وجه الظلم مصدر إلهام دائم وتذكير بأهمية هذا الالتزام الجماعي.

وتتقدّم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب في الختام بخالص شكرها إلى مموليها على دعمهم المستمر، ولا سيما الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومملكة هولندا، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافة إلى صندوق التبرعات الطوعية التابع للأمم المتحدة لفائدة ضحايا التعذيب.

تتوجّه المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بخالص الشكر إلى الجهات المانحة، ولا سيما الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والاتحاد الأوروبي، ومملكة هولندا، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب.

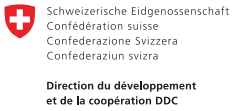

يقع محتوى هذا التقرير تحت المسؤولية الحصرية للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، ولا يُفسّر بأي حال من الأحوال على أنه يعكس مواقف أو آراء المؤسسات الداعمة لأنشطتها.

يعتمد هذا التقرير على أبحاث أولية وثانوية، إضافةً إلى الدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج. المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) هي المسؤولة عن محتوى هذه التقرير، ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتباره معبّرًا عن مواقف الجهات أو المؤسسات الداعمة لها. كما لا ينبغي تفسير المصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة على أنها تعكس أي موقف قانوني أو سياسي محدد.

وتسمح المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT) بإعادة نشر مقتطفات من هذه المطبوعة شريطة الإشارة إليها بوصفها المصدر.

التصميم: وكالة LMDK
جوان 2026